الفجر

يومية ـ سياسية ـ مستقلة
www.alfajrnews.ae

أسسها عام 1975 عبيد حميد المزروعي

السبت 2 ديسمبر 2023 م - العدد 14016
Saturday 2 December 2023 - Issue No 14016

الجامعة العربية تعلن عن تنظيم فعاليات خاصة بالطاقة خلال COP 28

القاهرة-وام:

أعلنت جامعة الدول العربية أن أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء "إدارة الطاقة"، ستنظم عدة فعاليات خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ "COP 28" التي انطلقت أمس الاول في مدينة إكسبو دبي وتستمر حتى 12 ديسمبر الجاري.

وذكرت أن الفعاليات سيتم تنظيمها بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، وهم المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا"، وذلك في جناح جامعة الدول العربية وجناح المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

وقال السفير الدكتور علي بن إبراهيم المالكي الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية،في تصريح له أمس، إن الجامعة العربية دأبت على المشاركة الدائمة في فعاليات مؤتمرات الأطراف، ولكن هذه المرة من خلال جناحها الذي يتولى القطاع الاقتصادي "إدارة شئون البيئة والتغير المناخي"، التنسيق لكل الفعاليات المتعلقة بالقطاعات المختلفة بالأمانة العامة، مشيرا إلى أهمية الفعاليات التي تقوم بها إدارة الطاقة.

خلال افتتاحه القمة العالمية للعمل المناخي

رئيس الدولة يعلن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية على مستوى العالم

•• دبي -وام:

أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» .. إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية على مستوى العالم والذي صمم لسد فجوة التمويل المناخي وتيسير الحصول عليه بتكلفة مناسبة.. ويهدف إلى تحفيز جمع واستثمار 250 مليار دولار بحلول عام 2030 .

جاء ذلك خلال افتتاح سموه أمس أعمال «القمة العالمية للعمل المناخي» التي تعقد ضمن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ « COP28» في مدينة إكسبو دبي.

ورحب سموه خلال كلمته الافتتاحية بقادة دول العالم ورؤساء حكوماتها ووفودها وممثلي المنظمات الدولية في دولة الإمارات وبمشاركتهم في القمة العالمية للمناخ. وقال سموه : "إن اجتماعنا اليوم يأتي في وقت يواجه فيه العالم تحديات عديدة..ومن أهمها تغير المناخ وانعكاساته التي تؤثر على جميع جوانب الحياة".

وأكد صاحب السمو رئيس الدولة..أن دولة الإمارات استثمرت 100 مليار دولار في تمويل العمل المناخي والطاقة المتجددة والنظيفة.. وتلتزم باستثمار 130 مليار دولار إضافية خلال السنوات السبع المقبلة.

كما تحدث سموه عن دور المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه"، الذي رسخ لدى شعبه نهجاً أصيلاً في صون موارد الطبيعة والحفاظ عليها والحرص على استدامتها.

(التفاصيل ص 2)

محمد بن راشد يلتقي عدداً من ملوك ورؤساء الدول وقيادات المنظمات الدولية المشاركين في COP28

•• دبي -وام:

التقى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، بحضور سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، وسمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، عدداً من أصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء الدول الشقيقة والصديقة ورؤساء المنظمات والهيئات الدولية المشاركين في أعمال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ COP28 وذلك على هامش الاستقبال الرسمي للوفود الذي جرى أمس الجمعة، في مدينة "إكسبو دبي".

فقد التقى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في ساحة الوصل كلاً على حدة: صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وفخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية.. (التفاصيل ص 8)

رئيس الدولة يكرم 11 فائزاً بجائزة زايد للاستدامة في COP28

•• دبي -وام:

كرم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله الفائزين بجائزة زايد للاستدامة خلال الحفل الذي أقيم امس ضمن فعاليات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28 الذي تستضيفه دولة الإمارات في مدينة إكسبو دبي. حضر الحفل عدد من رؤساء الوفود المشاركين في COP28 والوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين.

وهنأ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان الفائزين..مشيداً بجهودهم في دعم الاستدامة ودعاهم إلى مواصلة العمل وتقديم الإسهامات المهمة في هذا المجال.

وأكد سموه أن دولة الإمارات ماضيةٌ في البناء على إرثها الراسخ في مجال الاستدامة، والذي أرسى ركائزه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان"طيّب الله ثراه" مشيراً إلى الدور المهم لـ"جائزة زايد للاستدامة " في تعزيز جهود التقدم نحو التنمية المستدامة وخدمة البشرية، وتمكين المبتكرين ورواد الأعمال والشباب وتحفيزهم على المشاركة بهدف تسريع إحداث فارق إيجابي لصالح كوكبنا.

تهدف جائزة زايد للاستدامة إلى المساهمة في ترسيخ إرث الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ..

(التفاصيل ص 4-5)

خلال افتتاحه القمة العالمية للعمل المناخي

رئيس الدولة يعلن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية على مستوى العالم

• سموه يؤكد: الإمارات استثمرت 100 مليار دولار في تمويل العمل المناخي والطاقة المتجددة والنظيفة..
وتلتزم باستثمار 130 مليار دولار إضافية خلال السنوات السبع المقبلة
• يهدف الصندوق إلى تحفيز جمع واستثمار 250 مليار دولار بحلول عام 2030

•• دبي -وام:

أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" .. إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية على مستوى العالم والذي صمم لسد فجوة التمويل المناخي وتيسير الحصول عليه بتكلفة مناسبة.. ويهدف إلى تحفيز جمع واستثمار 250 مليار دولار بحلول عام 2030 .

جاء ذلك خلال افتتاح سموه أمس أعمال "القمة العالمية للعمل المناخي " التي تعقد ضمن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ " COP28" في مدينة إكسبو دبي.

ورحب سموه خلال كلمته الافتتاحية بقادة دول العالم ورؤساء حكوماتها ووفودها وممثلي المنظمات الدولية في دولة الإمارات وبمشاركتهم في القمة العالمية للمناخ. وقال سموه : "إن اجتماعنا اليوم يأتي في وقت يواجه فيه العالم تحديات عديدة..ومن أهمها تغير المناخ وانعكاساته التي تؤثر على جميع جوانب الحياة". وأكد صاحب السمو رئيس الدولة..أن دولة الإمارات استثمرت 100 مليار دولار في تمويل العمل المناخي والطاقة المتجددة والنظيفة.. وتلتزم باستثمار 130 مليار دولار إضافية خلال السنوات السبع المقبلة. كما تحدث سموه عن دور المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان " طيب الله ثراه"، الذي رسخ لدى شعبه نهجاً أصيلاً في صون موارد الطبيعة والحفاظ عليها والحرص على استدامتها.

وفيما يلي نص كلمة صاحب السمو رئيس الدولة الافتتاحية للقمة العالمية للعمل المناخي:

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..أصحاب المعالي والسعادة..معالي الأمين العام للأمم المتحدة..الحضور الكريم..السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،-أرحب بكم جميعاً في دولة الإمارات.. وفي مؤتمر (COP28).. وأشكركم على حضور هذه القمة..يأتي اجتماعنا اليوم في وقت يواجهُ فيه العالم تحديات عديدة .. ومن أهمّها تغيّر المناخ وانعكاساته التي تؤثر على جميع جوانب الحياة

الحضور الكريم..دولة الإمارات لديها سجل حافل في العمل المناخي.لقد قمنا على مدى العقود الماضية ببناء قدراتنا في الطاقة المتجددة والنظيفة. ووضعنا مساراً وطنياً للوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2050.والتزمنا بخفض الانبعاثات بنسبة 40% بحلول عام 2030.واستثمرنا 100 مليار دولار في تمويل العمل المناخي.. مع التركيز على الطاقة المتجددة والنظيفة.. كما نلتزم باستثمار حوالي 130 مليار دولار إضافية في السنوات السبع المقبلة.

الحضور الكريم..عندما التزمنا باستضافة (COP28)، التزمنا بجمع العالم لكي نتحدّ.. ونعمل.. ونُنجز.ونعمل على تسريع انتقال العالم إلى النمو الاقتصادي المستدام.ولطالما كان نقص التمويل من أكبر العوائق أمام تقدم العمل المناخي العالمي. لذلك.. يسرّني الإعلان عن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية على مستوى العالم.. والذي تم تصميمه لسد فجوة التمويل المناخي وتيسير الحصول عليه بتكلفة مناسبة.. كذلك يهدف الصندوق إلى تحفيز جمع واستثمار 250 مليار دولار بحلول عام 2030.

الحضور الكريم..قبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أروي لكم قصةَ قائدٍ آمنَ بحبِّ الأرضِ.. واحترامِ الطبيعة.. وصَون مواردها.. عمل يداً بيد مع شعبه لرعاية هذه الأرض الطيبة.. مدركاً أن الثروة الحقيقية للدول تكمن في أبنائها.وإنجازاتنا اليوم تشهد على عمله في بناء مستقبل أكثر إشراقاً.إنه الوالد الشيخ زايد"طيب الله ثراه" مؤسس الدولة.. رمز حضارتها وباني نهضتها.. وصانع ماضيها وحاضرها ومستقبلها //.

وكان صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله" ومعالي أنطونيو غوتيريش أمين عام منظمة الأمم المتحدة قد استقبلا قبل بدء أعمال القمة، قادة دول العالم ورؤساء الحكومات والوفود وممثلي المنظمات الدولية المشاركين في القمة العالمية للمناخ والتقطت الصور الجماعية.

رئيس الدولة يبحث العلاقات الثنائية والتحدي المناخي مع عدد من رؤساء الوفود المشاركين في COP28

•• دبي- وام:

التقى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، عدداً من رؤساء الوفود المشاركين في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP28"، وذلك في مقر المؤتمر في مدينة "إكسبو دبي".

وبحث سموه خلال هذه اللقاءات مع فخامة إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، وفخامة رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية، ودولة ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند الصديقة، وفخامة جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا، كل على حدة، العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات ودولهم وسبل دعمها وتعزيزها في المجالات المختلفة، وخاصة التنمية المستدامة، إضافة إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك. كما تطرقت المباحثات إلى تحديات العمل المناخي الدولي وأهمية "COP28" في تعزيزه ودفعه إلى الأمام من خلال التعاون والعمل الجماعي بما يقود إلى مستقبل عالمي أكثر ازدهاراً واستدامة.وأعرب رؤساء الوفود خلال اللقاءات، عن تقديرهم للمبادرة التي أعلن عنها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في كلمته في القمة العالمية للعمل المناخي بشأن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية على مستوى العالم.

رئيس الدولة يكرم 11 فائزاً بجائزة زايد للاستدامة في COP28

•• دبي - وام:

كرم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله الفائزين بجائزة زايد للاستدامة خلال الحفل الذي أقيم امس ضمن فعاليات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28 الذي تستضيفه دولة الإمارات في مدينة إكسبو دبي. حضر الحفل عدد من رؤساء الوفود المشاركين في COP28 والوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين.

وهنأ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان الفائزين.. مشيداً بجهودهم في دعم الاستدامة ودعاهم إلى مواصلة العمل وتقديم الإسهامات المهمة في هذا المجال.

وأكد سموه أن دولة الإمارات ماضيةٌ في البناء على إرثها الراسخ في مجال الاستدامة، والذي أرسى ركائزه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان"طيّب الله ثراه" مشيراً إلى الدور المهم لـ"جائزة زايد للاستدامة " في تعزيز جهود التقدم نحو التنمية المستدامة وخدمة البشرية، وتمكين المبتكرين ورواد الأعمال والشباب وتحفيزهم على المشاركة بهدف تسريع إحداث فارق إيجابي لصالح كوكبنا. تهدف جائزة زايد للاستدامة إلى المساهمة في ترسيخ إرث الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيّب الله ثراه" من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات غير الربحية والمدارس الثانوية وتكريمها والتي تقدم حلولاً مستدامة تعالج التحديات المتعلقة بمجالات الصحة والغذاء والطاقة والمياه والمناخ.

وعلى مدار أكثر من 15 عاماً ، أحدثت الجائزة، عبر الحلول المبتكرة التي قدمها الفائزون البالغ عددهم 106 فائزين، تأثيراً إيجابياً في حياة 384 مليون شخص حول العالم.

وتركز جائزة زايد للاستدامة على تعزيز مشاركة الشباب في مجال الاستدامة من خلال فئة المدارس الثانوية العالمية التي تشجع الشباب على أداء أدوار فاعلة في دعم مجتمعاتهم وريادة الاستدامة مستقبلاً. وأحدث الفائزون بالجائزة في هذه الفئة والبالغ عددهم 47 مدرسة ثانوية عالمية تأثيراً إيجابياً في حياة أكثر من 55،186 طالباً و453،887 شخصاً في مجتمعاتهم المحلية. وجرى اختيار الفائزين الأحد عشر لدورة هذا العام في شهر سبتمبر الماضي بالإجماع من قبل أعضاء لجنة التحكيم بعد إجراء مراجعة دقيقة لجميع المرشحين لتقييم مساهماتهم والتزامهم بتقديم حلول تتسم بالابتكار والتأثير والأفكار الملهمة عبر مختلف فئات الجائزة التي تشمل الصحة والغذاء والطاقة والمياه والعمل المناخي والمدارس الثانوية العالمية. وقال معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة مدير عام جائزة زايد للاستدامة رئيس COP28.. " إنه تماشياً مع رؤية القيادة وتوجيهها، تعمل جائزة زايد للاستدامة منذ أكثر من 15 عاماً على المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة الشاملة ودفع العمل المناخي العالمي".

وأضاف معاليه أن دولة الإمارات تواصل التزامها بتحفيز العمل للحد من تداعيات تغير المناخ، وتمكين المجتمعات التي تحتاج إلى الدعم، وإحداث تغيير إيجابي في العالم، وخاصة في دول الجنوب العالمي".

الفائزون:- ضمن فئة العمل المناخي، فازت شركة "كيلب بلو" من ناميبيا لجهودها الطموحة في زراعة غابات عشب البحر على نطاق واسع في المياه العميقة، ومساهمتها في استعادة التنوع البيولوجي للمحيطات وعزل 100 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي سنوياً، بالإضافة إلى خلق فرص عمل في المجتمعات الساحلية.

يتبع

. وفي فئة الصحة، جرى تكريم منظمة الأطباء للرعاية "DoctorSHARE" الإندونيسية تقديراً لجهودها الرائدة في توفير الرعاية الصحية في المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها من خلال مستشفياتها العائمة المحمولة على السفن. وأحدثت المنظمة تأثيراً إيجابياً واسع النطاق من خلال علاج أكثر من 160 ألف مريض.. وفي فئة الغذاء، فازت منظمة "منتدى غزة للزراعة الحضرية وشبه الحضرية" من فلسطين لمساهماتها في دعم القطاع الزراعي في غزة. وتعمل المنظمة غير الربحية على تسهيل الوصول إلى الأغذية المُنتَجة محلياً، وتوفير فرص العمل لنحو 200 امرأة رائدة في مجال الزراعة، ويستفيد منها أكثر من 7000 شخص.. وفي فئة الطاقة، فازت شركة "إغنايت باور" من رواندا لجهودها الكبيرة في توفير الكهرباء بأسعار ميسورة للمجتمعات النائية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى..وقامت الشركة بتزويد حلول الشراء بنموذج الدفعات الدورية بالاعتماد على الطاقة الشمسية لـ 2.5 مليون شخص وساهمت في تفادي إطلاق 600 ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. كما قدمت الشركة حلولاً مبتكرة للري بالاعتماد على الطاقة الشمسية، ووفرت 3,500 فرصة عمل في المجتمعات المحلية.. وفي فئة المياه، فازت منظمة "الماء والحياة" الفرنسية لإسهاماتها في ضمان الوصول إلى المياه النظيفة في المناطق الفقيرة عن طريق تركيب صنابير المياه مباشرة في منازل السكان في المناطق الحضرية. وأسهمت المنظمة غير الربحية في تسهيل الوصول إلى المياه لـ 52,000 شخص في 27 حياً في 10 مدن، إضافة إلى رفع مستوى الوعي بالممارسات الصحية لـ 66,000 شخص وخفض تكلفة المياه بنسبة 75%. وشملت قائمة الفائزين بالجائزة في فئة المدارس الثانوية العالمية كلاً من مدرسة الحرية للأداء العالي (بيرو) عن منطقة الأمريكيتين؛ وأكاديمية جواني ابراهيم دان هاجا (نيجيريا) عن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ والمدرسة الدولية (المغرب) عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ومعهد نورث فليت تكنولوجي (المملكة المتحدة) عن منطقة أوروبا وآسيا الوسطى؛ ومجمع كورت التعليمي (باكستان) عن منطقة جنوب آسيا؛ ومدرسة بكين 35 الثانوية (الصين) عن منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. من جانبه، قال فخامة أولافور راغنار غريمسون، رئيس لجنة تحكيم جائزة زايد للاستدامة الرئيس الأسبق لجمهورية آيسلندا: "أظهرت الحلول التي قدمها الفائزون بالجائزة هذا العام مستويات ملحوظة من الابتكار في مواجهة التحديات العالمية الملحة. ونحن على ثقة بأن هؤلاء الفائزين سيؤدون دوراً حيوياً في تحفيز إحداث تغيير كبير في المجتمعات حول العالم وتمهيد الطريق لبناء مستقبل مستدام للجميع، وستلهم جهودهم العمل العالمي نحو تحقيق الأهداف المناخية المشتركة".

رئيس الدولة وملك ماليزيا يشهدان تبادل اتفاقية لتطوير مشاريع طاقة نظيفة بقدرة 10 جيجاواط في ماليزيا

• الاتفاقية تتضمن وضع خارطة طريق لتطوير محطات طاقة شمسية أرضية وعلى الأسطح ومشاريع طاقة شمسية عائمة وطاقة رياح برية وأنظمة بطاريات تخزين الطاقة

• «مصدر» وقعت خمس اتفاقيات لاستكشاف فرص تطوير مشاريع طاقة متجددة بقدرة 8 جيجاواط في ماليزيا

•• أبوظبي -وام:

شهد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" وجلالة السلطان عبدالله رعاية الدين المصطفى بالله شاه ملك ماليزيا، توقيع اتفاقية بين شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"، الشركة الإماراتية المتخصصة في مجال الطاقة النظيفة، و"هيئة تنمية الاستثمار الماليزية"، لوضع خارطة طريق لتطوير مشاريع طاقة نظيفة بقدرة 10 جيجاواط في ماليزيا، تشمل محطات طاقة شمسية أرضية وعلى الأسطح ومشاريع طاقة شمسية عائمة وطاقة رياح برية وأنظمة بطاريات تخزين الطاقة. تبادل الاتفاقية كل من محمد جميل الرمحي الرئيس التنفيذي لـ"مصدر"، وأرهام عبدالرحمن، الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزية .. كما جرى توقيع خمس اتفاقيات إضافية لتطوير مشاريع جديدة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح في ماليزيا. وتشمل الاتفاقيات تطوير مشاريع طاقة نظيفة بقدرة اجمالية تبلغ 8 جيجاواط في مناطق مختلفة بماليزيا، وتتضمن اتفاقية تطوير مشترك لمحطات طاقة شمسية بقدرة 2 جيجاواط بالتعاون مع شركتي "سيتاغلوبال بيرهاد" و"تيزا غلوبال"، واتفاقية تعاون مع شركتي "تاداو إنرجي" و"بي اس كيه" لتطوير مشاريع طاقة رياح بقدرة 2 جيجاواط، ومذكرة تفاهم استراتيجية مع "سيبراك ريسورسيز بيرهاد" لتطوير مشاريع طاقة متجددة بقدرة واحد جيجاواط، واتفاق مبدئي مع "مالاكوف" لتطوير مشاريع طاقة شمسية كهروضوئية بقدرة إجمالية تبلغ واحد جيجاواط، ومذكرة تفاهم مع "سيتاغلوبال بيرهاد" وشركة "تي ان بي رينوبلز" لتطوير مشاريع طاقة متجددة بقدرة 2 جيجاواط.وتجسد هذه الاتفاقيات التي وقعها الجانبان التزام "مصدر" بالمساهمة في دعم تطلعات ماليزيا وهدفها الطموح المتمثل في توليد 70% من طاقتها من مصادر متجددة وتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

رئيس الدولة ورئيسا البرازيل والباراغواي يشهدون توقيع إعلان مشترك للتعاون بشأن «ممر المحيطين» ضمن فعاليات «cop28»

•• دبي -وام:

شهد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" وفخامة لولا دا سيلفا رئيس جمهورية البرازيل و فخامة سانتياغو بينيا رئيس جمهورية الباراجواي امس .. توقيع إعلان مشترك للتعاون بشأن "ممر المحيطين" .. وذلك ضمن فعاليات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "كوب 28" الذي يعقد في مدينة إكسبو دبي حاليا.

يهدف المشروع بين دولة الإمارات والبرازيل والبارغواي والأرجنتين وتشيلي إلى تعزيز التكامل الإقليمي والكفاءة اللوجستية بجانب استقطاب الاستثمارات والفرص الاستثمارية إلى أمريكا اللاتينية عن طريق الممر ودفع التجارة الإقليمية إلى آفاق أوسع.

ويسهم المشروع في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية في المنطقة من خلال ربط المحيط الأطلسي والمحيط الهادي عبر ميناء كامبو غراندي البرازيلي الممتد إلى الباراغواي وشمال الأرجنتين، ليصل إلى ميناء أنتوفاغاستا في تشيلي بعد 2400 كيلومتر. وقع الإعلان كل من .. معالي محمد حسن السويدي وزير الاستثمار ومعالي روبن راميريز وزير خارجية البارغواي، ومعالي ماورو فييرا وزير خارجية البرازيل ومعالي ألبرتو فان كلافيرينز وزير خارجية تشيلي وسعادة خورخي أوغستين، سفير جمهورية الأرجنتين لدى الدولة بحضور عدد من المسؤولين في وزارة الخارجية. ويسهم المشروع أيضا في زيادة نسبة تدفق المنتجات الزراعية إلى موانئ المحيط الهادئ وتعزيز التجارة الإقليمية وقطاع السياحة في المنطقة، إلى جانب خفض تكاليف نقل الحاويات ما يعزز تنويع الأسواق الإقليمية ويوسع الفرص التجارية مع آسيا ومناطق أخرى حول العالم.

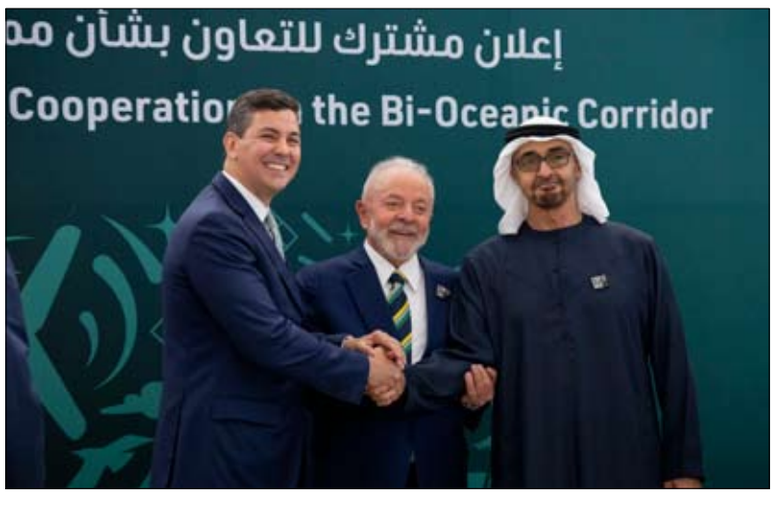

رسائل cop28 تعزز الأمل في التوصل إلى خريطة طريق لتسريع العمل المناخي العالمي

•• دبي -وام:

شكلت عبارات وكلمات رسائل مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ "cop28" المدونة بأنواع عدّة من الخطوط والألوان على جدران وممرات مدينة إكسبو دبي، قلب العالم النابض بالآمال والطموحات والإرادة لتجاوز المعاناة التي يشهدها كوكب الأرض نتيجة التغيرات المناخية المتسارعة والتي يجري حالياً في "cop28" مناقشتها للاتفاق على خارطة طريق فاعلة للحد من ارتفاع حرارة الكوكب بمقدار 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية.

تنوعت هذه الرسائل التي ارتكزت على "لنكن جريئين" و"لنفكر بلا حدود" ما بين مفردات الأمل والطموح والاتحاد، وبين التنفيذ والدعم والإصلاح والتعزيز، فتارة بكلمة واحدة مثل: "نتحد" وأخرى بكلمتين" لنكن جريئين" وثالثة بعبارات مكتملة مثل: "لنركز على الطبيعة والحياة وسبل العيش في أكبر تجمع في العالم لأصحاب الهمة والعمل"، و" الأمل يلهم العمل" و"لنحول الاتفاقات إلى إجراءات"، و" نعزز الشمول واحتواء الجميع" و"لنصلح التمويل المناخي"، ولنبدأ العمل الآن". وتعزز رسائل "cop28" الأمل في التوصل إلى خريطة طريق لتسريع العمل المناخي العالمي لمواجهة التحديات المناخية، إذ وضعت الإمارات خريطة طريق واضحة تستند إلى أربع ركائز هي: "تسريع تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة، وتطوير آليات التمويل المناخي، وحماية البشر والطبيعة وتحسين الحياة وسُبل العيش"، ودعم الركائز السابقة من خلال احتواء الجميع بشكل تام في منظومة عمل المؤتمر. وذكر معهد الفكر البريطاني "تشاتام هاوس"، في تقرير له صدر مؤخراً، أن مفاوضات COP28 تمثل فرصة حاسمة للعالم، لوضع العالم على مسار أكثر استدامة، بعد ما أظهر التقرير التجميعي للتقييم العالمي للأمم المتحدة ضرورة القيام بالمزيد لتحقيق أهداف اتفاق باريس التاريخي. وأكدت سلسلة من تقارير الأمم المتحدة أنه يجب على الجميع اتخاذ إجراءات مناخية، إذ يهدف المؤتمر إلى تحقيق عدة مسارات تشمل تسريع انتقال الطاقة وخفض الانبعاثات 45% قبل 2030. ويمثل"cop28" منصة فاعلة لتحقيق أعلى الطموحات المناخية بالتركيز على الطبيعة والحياة وسبل العيش في أكبر تجمع في العالم لأصحاب الهمة والعمل. وتنطلق بعد غد الأحد فعاليات الأيام الموضوعية لمؤتمر المناخ التي تقام في الفترة ما بين 3 و10 ديسمبر حيث تم تخصيص 3 ديسمبر يوماً للصحة والإغاثة والتعافي والسلام لأول مرة في مؤتمرات الأطراف.

وتتضمن هذه الفعاليات مؤتمراً وزارياً للصحة والمناخ هو الأول من نوعه أيضا في مؤتمر الأطراف، فيما خصص المؤتمر يومي 11 و12 ديسمبر للمفاوضات النهائية. ويهدف المؤتمر إلى تحقيق نتائج قوية في مجالات "التخفيف" و"التكيف"، ودعم وتيرة الحلول الرائدة في مجال التمويل، وبناء وتعزيز أسواق الكربون وتحفيز الاستثمارات المناخية حول العالم.

رئيس الدولة يلتقي المستشار الألماني والرئيس الصربي ورئيس الوزراء الألباني المشاركين في COP28

•• دبي-وام:

التقى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" الخميس - كلاً على حده - معالي أولاف شولتس مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية وفخامة إلكسندر فوتشيتش رئيس جمهورية صربيا ومعالي إيدي راما رئيس وزراء جمهورية ألبانيا..وذلك على هامش أعمال القمة العالمية للعمل المناخي التي تعقد ضمن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28 الذي تستضيفه مدينة إكسبو دبي. وبحث سموه والضيوف العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات ودولهم الصديقة وعدداً من القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك. وأشاد القادة بإعلان صاحب السمو رئيس الدولة إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية على مستوى العالم مؤكدين أهمية المبادرة في تعزيز العمل المناخي لخدمة البشرية. وتطرقت اللقاءات إلى مؤتمر الأطراف COP28 وأهمية التعاون والعمل الجماعي بين مختلف الأطراف المشاركة للخروج بنتائج نوعية تعطي دفعة قوية لمسار العمل المناخي بما يصب في مصلحة الجميع في العالم.

رئيس الدولة ورئيس وزراء الهند يشهدان إطلاق مبادرة الائتمان الأخضر في COP28

•• دبي -وام:

شهد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" ودولة ناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند الصديقة أمس إطلاق مبادرة الائتمان الأخضر ..وذلك ضمن فعاليات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "cop28" الذي يعقد في مدينة إكسبو دبي. تهدف مبادرة الائتمان الأخضر إلى الحفاظ على البيئة من خلال تعزيز فرص الترويج البيئي الطوعي من قبل مختلف المنظمات والأفراد .. فيما تتمثل فكرتها في تشجيع الإجراءات البيئية الاستباقية من قبل المتطوعين التي تتجاوز المتطلبات القانونية، مما يجعلها بسيطة ومقبولة عالميا وبالتالي تشجع المشاركة على نطاق واسع في تخضير الكوكب. وسيتم إطلاق منصة على شبكة الإنترنت تضم السياسات والممارسات الصديقة للبيئة، ودراسات حالة وندوات عبر الإنترنت وغيرها من الإجراءات المشتركة في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وأعرب صاحب السمو رئيس الدولة خلال حضوره فعالية إطلاق مبادرة الائتمان الأخضر عن تقديره لمبادرة الهند وأهميتها في دعم البيئة وتوفير منصة عالمية للحوار والتعاون حول الحلول المناخية التي تخدم الهدف العالمي المشترك في التصدي لمخاطر تغير المناخ.

134 دولة توقّع على إعلان COP28 بشأن النُظم الغذائية والزراعة

•• دبي-وام:

أعلنت رئاسة مؤتمر الأطراف COP28 أن 134 دولة وقّعت على إعلان "COP28 بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية المرنة والعمل المناخي" الأول من نوعه، كما أعلنت عن حشد ما يزيد على 2.5 مليار دولار لدعم الأمن الغذائي في إطار مواجهة تغير المناخ، وعقد شراكة جديدة بين دولة الإمارات ومؤسسة "بيل وميليندا غيتس" لدعم الابتكارات في مجال النظم الغذائية. جاء ذلك خلال جلسة عُقدَت ضمن القمة العالمية للعمل المناخي برئاسة كلٌ من فخامة جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا، ومعالي جورجيا ميلوني، رئيسة وزراء إيطاليا، ومعالي فيامي ناعومي ماتافا، رئيسة وزراء سوموا، ومعالي أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأمريكي.

وفي هذا الصدد، قالت معالي مريم بنت محمد المهيري، وزيرة التغير المناخي والبيئة ومسؤولة ملف النُظم الغذائية في مؤتمر الأطراف COP28، إن النجاح في تحقيق أهداف اتفاق باريس والحفاظ على إمكانية تحقيق هدف تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية، سيساهم في تسريع معالجة الارتباط الوثيق بين النظم الغذائية والزراعة وبين المناخ. وأكدت معاليها ضرورة أن تضع الدول النظم الغذائية والزراعة في صميم طموحاتها المناخية، والحد من الانبعاثات العالمية لحماية المزارعين وحياتهم وسُبل عيشهم، في المجتمعات الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ، مضيفة أن التزام الدول من جميع أنحاء العالم اليوم سيساهم في بناء منظومة غذائية مستقبلية عالمية مستدامة، ولفتت معاليها إلى أن COP28، شهد خطوة حاسمة تتمثل في إدماج النُظم الزراعية المستدامة، والنُظم الغذائية بوصفها عوامل تمكين حاسمة خلال التعامل مع تداعيات تغير المناخ، مؤكدة أنه بتضافر الجهود والتعاون المشترك يمكن إجراء تغيير جذري في مجال الغذاء والزراعة، لبناء مستقبل أفضل للأسر والمزارعين.

وتضم الدول الـ 134 الموقعة على إعلان "COP28 بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية المرنة والعمل المناخي" أكثر من 5.7 مليار شخص ونحو 500 مليون مزارع، كما تنتج 70% من الغذاء، ومسؤولة عن 76% من إجمالي انبعاثات النظم الغذائية العالمية، و25% من إجمالي الانبعاثات العالمية، وسيساهم التوافق على الإعلان في تعزيز النظم الغذائية، وبناء المرونة المناخية، والحد من الانبعاثات العالمية، ودعم الجهود العالمية للتصدي للجوع، بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويشدد هذا الإعلان وهو الأول من نوعه في منظومة عمل مؤتمرات الأطراف، على الحاجة الملحّة لاتخاذ إجراءات مشتركة بشأن تغير المناخ، الذي يؤثر سلباً على حياة جزء كبير من سكان العالم، خاصةً المجتمعات الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ. وتعدّ النظم الغذائية ضرورية لتلبية الاحتياجات المجتمعية وتعزيز القدرات بشأن التكيّف مع تداعيات تغير المناخ، لكنها في الوقت نفسه مسؤولة عن ثلث إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة، كما يعد أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ.

-أبرز ما تم الإعلان عنه خلال الجلسة:

وتم خلال الجلسة الإعلان عن إطلاق الإمارات ومؤسسة "بيل وميليندا غيتس" شراكة بقيمة 200 مليون دولار بشأن النُظم الغذائية والابتكار الزراعي والعمل المناخي، تركّز على البحوث الزراعية وتحفيز المزيد من الابتكارات، وتقديم التمويل لتوفير مزيد من الدعم الفني اللازم لتنفيذ الإعلان. كما تم الإعلان عن شراكة بين دولة الإمارات والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، بهدف توحيد جهود المنظمات الدولية العاملة في مجال البحوث حول الأمن الغذائي والمرونة المناخية والتكيف مع تغير المناخ. و كذلك إعلان COP28 ومجموعة من الشركاء عن برنامج تعاون تقني بهدف تقديم الدعم وتبادل الخبرات مع الدول للمساعدة في تحقيق أهداف الإعلان. وتعهد الشركاء المنضمين للبرنامج بتقديم أكثر من 200 مليون دولار أمريكي ضمن تعاون مستحدث وجديد، مع الالتزام أيضاً بزيادة الدعم المالي المقدّم. كم تم الإعلان عن إطلاق "خطة عمل COP28 الخاصة بالمساحات ذات البيئة الطبيعية المتجددة" بالتعاون بين كل من رئاسة COP28، ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، ومجموعة بوسطن الاستشارية، وبدعم من مكتب رواد الأمم المتحدة للمناخ، بهدف توحيد جهود المنظمات الغذائية والزراعية الرائدة، لتسريع الانتقال إلى نُظم الزراعة المتجددة، واعتماد 160 مليون هكتار على الزراعة المتجددة بحلول عام 2030، وتقديم استثمارات مستقبلية بقيمة 2.2 مليار دولار أمريكي، وإشراك 3.6 مليون مزارع في جميع أنحاء العالم. و تم خلال الجلسة الدعوة إلى العمل من أجل الانتقال إلى نظم الزراعة المتجددة وحماية الإنسان والطبيعة والبيئة والمناخ، أطلقها كلٌ من مكتب رواد الأمم المتحدة للمناخ، بالتعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك المزارعين والشعوب الأصلية والمستهلكين والشباب والشركات والمؤسسات المالية والمؤسسات الخيرية وغيرها، وذلك بهدف دعم الإعلان وتسليط الضوء على ضرورة اتخاذ إجراءات بشأن النُظم الغذائية من قبل جميع الجهات الفاعلة. ويستند برنامج عمل COP28 للنظم الغذائية والزراعة إلى أربع ركائز هي: حشد جهود القيادات الوطنية على مستوى الدول، إشراك الجهات المعنية غير الحكومي، توسيع نطاق الابتكار، وتوفير التمويل اللازم.

ويحرص COP28 على مشاركة كافة المعنيين في كل مرحلة من مراحل العملية الزراعية من الإنتاج إلى الاستهلاك والتمويل، بما في ذلك المزارعين، والمجتمع المدني، والشركات، والحكومات المحلية، لتسريع الانتقال إلى نُظم الزراعة المتجددة.

محمد بن راشد يلتقي عدداً من ملوك ورؤساء الدول وقيادات المنظمات الدولية المشاركين في COP28

•• دبي -وام:

التقى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، بحضور سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، وسمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، عدداً من أصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء الدول الشقيقة والصديقة ورؤساء المنظمات والهيئات الدولية المشاركين في أعمال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ COP28 وذلك على هامش الاستقبال الرسمي للوفود الذي جرى أمس الجمعة، في مدينة "إكسبو دبي".

فقد التقى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في ساحة الوصل كلاً على حدة: صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وفخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، ودولة نارييندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند، ودولة نجيب ميقاتي، رئيس الحكومة اللبنانية، كما التقى سموه كريستينا جورجيفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي إضافة إلى عدد من رؤساء الدول والحكومات المشاركين في المؤتمر الأهم عالمياً في مجال العمل المناخي.

وأعرب صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، عن بالغ ترحيبه بجميع ضيوف دولة الإمارات المشاركين في المؤتمر العالمي الذي تستضيفه الدولة حتى الثاني عشر من ديسمبر الجاري، بمشاركة أكثر من 180 رئيس دولة وحكومة من حول العالم، معرباً عن أمله في أن يكون هذا المؤتمر مقدمة لجهد دولي مشترك يمكن من خلاله الخروج بنتائج عملية وإيجاد حلول مؤثرة لمعالجة تداعيات التغير المناخي، والاتفاق على الإجراءات والتدابير اللازم اتخاذها وآليات تنفيذها من أجل الحفاظ على الكوكب وضمان مستقبل مستدام للأجيال المقبلة. وأكد سموه الانبعاثات وحماية البيئة وإيجاد حلول تسهم بفاعلية في تخفيف تأثيرات التغير المناخي، والتكيف معه بالتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص وبنهج يسهم في تسريع تحقيق النتائج المرجوة للحفاظ على كوكب الأرض من المخاطر التي قد يتسبب فيها الارتفاع المستمر لدرجات حرارته.

حضر اللقاءات في ساحة الوصل بمدينة "إكسبو دبي"، سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، وسمو الشيخ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الثاني لحاكم دبي، والفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية، وعدد من سمو الشيوخ ومعالي الوزراء وكبار المسؤولين.

حرص دولة الإمارات على القيام بدور مؤثر في دفع العمل المشترك قدماً على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل التوصل إلى تصورات وأطر عمل واضحة يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الإستراتيجية المنشودة في تقليل

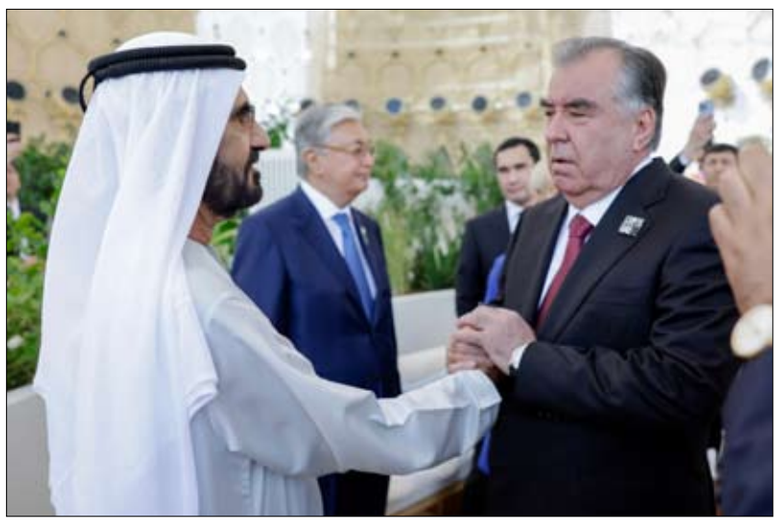

رئيس البرازيل يدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية لتسريع جهود خفض انبعاثات الكربون

•• دبي-وام:

حث الرئيس البرازيلي لويز إيناسيو لولا دا سيلفا، العالم على تجاوز "النقاشات النظرية" بشأن تسريع وتيرة خفض الانبعاثات الكربونية.

وأكد الرئيس البرازيلي خلال مشاركته في قمة العمل المناخي «كوب 28» على أهمية تضافر الجهود العالمية وتعزيز العمل الجماعي لبناء مستقبل مستدام مدعوم بالطاقة النظيفة.

وأقر لولا بالتوافق العالمي المتزايد حول إمكانات الطاقات المتجددة، لكنه شدد على أهمية منح الأولوية للشعوب عند وضع حلول فعالة للتغير المناخي.

وفي هذا الصدد استشهد الرئيس البرازيلي بمقولة الحائزة على جائزة نوبل للسلام وانجاري ماثاي "إن الجيل الذي يدمر البيئة ليس هو الجيل الذي يدفع الثمن" وأكد لولا على المسؤولية المشتركة بين الأجيال التي يجب أن يتحملها العالم بأسره في معالجة تغير المناخ ، وحث العالم على التصرف بحسم لضمان كوكب صالح للعيش للجميع.

وذكّر لولا الجمهور بتحذير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الذي أفاد بأنه لم يتبق للعالم سوى نهاية هذا العقد لمنع درجات الحرارة العالمية من تجاوز ارتفاع يبلغ 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

وأكد الرئيس البرازيلي على هذه الحاجة الملحة من خلال تسليط الضوء على أن عام 2023 هو بالفعل العام الأكثر سخونة على الإطلاق. و أضاف إن التقاعس عن اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ بدأ يؤثر علينا بالفعل، حيث يشهد العالم زيادة في حالات الجفاف والفيضانات والموجات الحارة الشديدة والمتكررة.

الشيخة فاطمة تستقبل أمينة أردوغان

•• دبي-وام:

استقبلت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك "أم الإمارات" رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، أمس في دبي السيدة أمينة أردوغان حرم فخامة رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية التي تزور الدولة ضمن وفد بلادها إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «COP28» الذي انطلقت فعالياته أمس في مدينة إكسبو دبي. ورحبت سموها بضيفة البلاد متمنية لها زيارة ناجحة وموفقة لوفد بلادها في مؤتمر (COP28). وجرى خلال اللقاء استعراض علاقات الصداقة المتينة التي تجمع البلدين والشعبين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة. وأعربت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك والسيدة أمينة أردوغان عن تمنياتهما أن يوفق قادة دول العالم في وضع خطة طريق واضحة وسريعة ومسؤولة في الحفاظ على كوكب الأرض من التغيرات المناخية التي يواجهها وأهمية مساهمة الجميع في المشاريع والمبادرات النوعية التي تخفف حدة التغيرات المناخية. كما تبادلتا الأحاديث الودية التي تهم شؤون المرأة والطفولة وسبل دعمهما من خلال البرامج الملائمة بما يخدم تنمية المجتمع ويعزز فرص النمو والازدهار فيه وسبل تعزيز التعاون بين المؤسسات المعنية بهذه المجالات في البلدين. من جانبها أعربت السيدة أمينة أردوغان عن شكرها وتقديرها لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة اللذين حظيت بهما خلال زيارتها للدولة. وأقامت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك مأدبة غداء تكريما للسيدة أمينة أردوغان. حضر اللقاء والمأدبة عدد من الشيخات والوفد المرافق للسيدة أمينة أردوغان.

بتوجيهات حمدان بن محمد وتزامنا مع عام الاستدامة

دبي تطلق (مشد دبي) أحد أكبر مشاريع استزراع وإكثار الشعاب البحرية في العالم

حمدان بن محمد : الحفاظ على البيئة والعمل على حماية وإكثار الحياة الفطرية وتعزيز تنوعها من الأولويات الإستراتيجية لدولة الإمارات

•• دبي- وام:

أكد سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، أن الحفاظ على البيئة والعمل على حماية وإكثار الحياة الفطرية وتعزيز تنوعها من الأولويات الإستراتيجية لدولة الإمارات، وهو ما تؤكده المبادرة الإستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050، والتي تولي دبي لأهدافها أهمية كبيرة، لارتباط هذه القضية ارتباطا جوهرياً باستمرارية حياة الإنسان ونوعيتها، وبما تستدعيه من مضاعفة الجهود ومضافرتها لإطلاق المشاريع النوعية وتبنّي وتشجيع أفضل الممارسات التي تضمن سلامة البيئة واستدامتها للأجيال القادمة.

جاء ذلك بمناسبة إطلاق دبي مشروع "مشدّ دبي"، أحد أكبر مشاريع الشعاب البحرية في العالم، في إطار مساهمتها الفاعلة في الحفاظ على البيئة، وبما يتماشى مع الجهود المبذولة لتحقيق مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية D33، وترسيخ مكانتها كمدينة مستدامة، ونموذج للوعي بأهمية الحياة الفطرية والعمل على حمايتها وإكثارها. وقال سمو ولي عهد دبي: "دبي تعي أهمية البيئة الطبيعية ولا تدخر جهداً في الحفاظ عليها وإثرائها كأولوية لمستقبل مستدام للأجيال المقبلة .. لاشك أن ظواهر التغيير المناخي التي يتعرض لها العالم باتت تشكل ضغوطاً كبيرة على مختلف أشكال الحياة البحرية، ونحن حريصون على أن يكون لدبي دور ملموس في التخفيف من تأثيرات التغير المناخي العالمي، بمبادرات تكفل استدامة مختلف أشكال البيئة الفطرية ومن أهمها الشعاب التي تعد من أهم مقومات حماية الحياة البحرية، فضلاً عما لها من أثر اقتصادي إلى جانب دورها البيئي.. ويسعدنا أن ينطلق هذا المشروع الواعد من دبي كإضافة تدعم الجهود العالمية الساعية للحفاظ على الشعاب البحرية وزيادة انتشارها».

- تعاون.

وتنفيذاً لتوجيهات سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ستقود دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي، ولجنة تنظيم صيد الثروة المائية الحية في إمارة دبي، بالتعاون مع "غُرف دبي" ومؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة، وشركة "نخيل"، العمل على تحقيق أهداف هذا المشروع الطموح وما له من تأثير مباشر على زيادة المخزون السمكي وتحقيق الأمن الغذائي وتمكين عمليات الصيد المستدام، وزيادة التنوّع البيولوجي في الحياة الفطرية البحرية. يأتي الكشف عن مشروع "مشد دبي" تزامناً مع عام الاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وانطلاق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28، في مدينة "إكسبو دبي" والذي ستسمر أعماله حتى 12 ديسمبر الحالي، إذ يؤكد المشروع التزام دبي ومن خلال مبادرتها النوعية "دبي تبادر" للاستدامة بالحفاظ على البيئة البحرية وتنوعها، وسعيها الحثيث لتعزيز مكانتها العالمية كنموذج للمدن المستدامة. ويمتد مشروع "مشد دبي" الضخم على مساحة 600 كيلومتر مربع في المياه الإقليمية لإمارة دبي، فيما يبلغ حجم هذه الشعاب حوالي 400 ألف متر مكعب، مع القدرة على امتصاص أكثر من 7 ملايين طن من الكربون سنوياً، إضافةً إلى ذلك، يلعب المشروع دوراً محورياً في تعزيز بيئة الشعاب البحرية، وحماية السواحل، وزيادة التنوّع البيولوجي البحري على طول الشواطئ في دبي.

- أفضل مدينة.

وتعليقاً على المشروع، قال سعادة هلال سعيد المرّي، المدير العام لدائرة الاقتصاد والسياحة بدبي: "يتماشى مشروع "مشدّ دبي" مع الرؤية الطموحة لقيادتنا الرشيدة في جعل دبي أفضل مدينة في العالم للعيش والعمل والزيارة، كما أنه يؤكد التزامنا بإيجاد التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة، وسيسهم في تحقيق مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية D33».وأضاف: "يعكس المشروع أهمية المحافظة على الإرث البحري لتعزيز ازدهار دبي وسمعتها كوجهة سياحية مسؤولة. ونحن بدورنا نتعاون مع شركائنا والأطراف المعنية من أجل تحقيق مستقبل أكثر استدامة لوجهتنا تماشياً مع أهداف مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28 الذي انطلق في دبي خلال عام الاستدامة الذي تحتفي به دولة الإمارات في 2023".من جانبه، قال معالي محمد إبراهيم الشيباني، رئيس مجلس إدارة شركة "نخيل" : " يأتي مشروع 'مشد دبي' ليؤكد التزام الإمارة تجاه حماية النظم البيئية البحرية المحيطة بها وإثراء المجتمعات وأنماط عيشها بالتوازي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية الوفيرة للأجيال القادمة. ونحن في 'نخيل' فخورون بأن نكون شركاء لنهج مبتكر في الحفاظ على البيئة والمساهمة في استدامة دبي" . وأضاف معاليه: "يمثّل تطوير مشروع 'مشد دبي' دليلاً ملموساً على تماهي المبادرات المستدامة وانسجامها التام مع مسيرة التنمية الاقتصادية، سيّما وأنه سيعزز موقع دبي كوجهة استثمارية رائدة في وقت تمضي فيه قدماً تجاه تحقيق مستهدفات خطة دبي الاقتصادية D33».وستكون لجنة تنظيم صيد الثروة المائية الحية في إمارة دبي، الشريك المؤسس الرئيسي لمشروع "مشدّ دبي"، المسؤولة عن مختلف الجوانب الفنية لتعزيز الثروة السمكية والصيد المستدام.

- الأمن الغذائي والصيد المستدام.

وفي هذا السياق، قال سعادة اللواء أحمد محمد بن ثاني، رئيس لجنة تنظيم صيد الثروة المائية الحية في إمارة دبي إن المشروع سيسهم في تحقيق الأمن الغذائي واستمرارية مهنة الصيد على أسس مستدامة من خلال تذليل العقبات على الصيادين، وتسهيل عمليات الصيد من خلال توفير بيئة جاذبة للأسماك على مسافات قريبة من الساحل وتقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بالصيد فضلا عن أثره في زيادة كميات الأسماك التجارية ووفرتها.وقد قامت اللجنة بإطلاق مشروع تجريبي للتأكد من فاعلية إكثار الشعاب، حيث تم إطلاق المرحلة التجريبية بعد أن تم الاطلاع على أفضل الممارسات بإحدى الدول الرائدة في هذا المجال، واستمرت التجربة لمدة عامين تم من خلالها قياس فاعليتها بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة في قياس المخزون السمكي بتقنيات متطورة وباستخدام نظام مسح ثلاثي الأبعاد لمعرفة كميات وأنواع الأسماك المتواجدة في موقع التجربة، ووفقا للمعطيات الأولية، حيث أظهرت النتائج زيادة في عدد الأسماك ونمواً ملموساً للأحياء البحرية.من جهته، قال سعادة سلطان أحمد بن سليم، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ دبي العالمية (دي بي ورلد) ورئيس مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة: "بالتوازي مع مساعي دولة الإمارات ضمن خططها التنموية الطموحة، نبذل جهوداً لتطوير دور الاقتصاد الأزرق باعتباره متطلباً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة وحماية التنوّع البيولوجي ودعم الاقتصاد الوطني عبر مختلف الأنشطة مثل صيد الأسماك والسياحة الساحلية وتأهيل الموائل البحرية"، مشيراً إلى ضرورة التركيز على الفرص المتاحة في الجوانب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الجزرية النامية والدول الساحلية مع الحفاظ على النظم البيئية البحرية تماشياً مع جهود دولة الإمارات الرامية للحفاظ على الموارد البحرية ضمن أولويات السياسات الوطنية لضمان مستقبل مستدام قادر على التكيف مع الظواهر البيئية المختلفة.

- وجهة للقطاعات المستدامة.

وقال سعادة محمد علي راشد لوتاه، مدير عام غرف دبي إن إطلاق مشروع "مشد دبي" يعكس التزام الإمارة بترسيخ أسس الاستدامة والتحوّل نحو الاقتصاد الأخضر، معتبراً أن دبي ومن خلال هذا المشروع الحيوي ترسّخ مكانتها وجهة للقطاعات المستدامة التي تدعم مسيرة التنويع الاقتصادي والسياحة البيئية.وأكد لوتاه أن دبي تصنع مستقبلاً مشرقاً لقطاعاتها الاقتصادية من خلال ربط مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية D33 بالأهداف البيئية المستدامة، مشدداً على أن مشروع "مشد دبي" يرسخ هذا الالتزام، ويوفر بيئة محفزة تدعم قطاع الثروة السمكية، ويروّج للإمارة كمدينة صديقة للبيئة بجانب سمعتها كعاصمة عالمية للأعمال، وهو ما يدعم جهود غرف دبي لجذب الاستثمارات والشركات العالمية المتخصصة بحلول الاستدامة إلى الإمارة.

- أربع مراحل.

تنقسم آلية تنفيذ مشروع "مشد دبي" إلى أربع مراحل، ولكل منها دور بيئي يسهم في نجاحه، فيما ستبدأ المرحلة الأولى في نهاية الربع الأول من عام 2024، ومن المقرر الانتهاء من المشروع خلال إطار زمني مدته أربع سنوات.

وجاء اختيار نموذج العمل على مراحل بهدف ضمان نجاح المشروع في إنشاء منظومة بحرية جديدة، وحرصاً على تنفيذ أجندة مبادرة "دبي تبادر" لتعزيز الممارسات المستدامة، وهو ما يتوافق مع أهداف واستراتيجيات الاستدامة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28 ، الأمر الذي يعزز مكانة دبي الرائدة عالميا في مجال المسؤولية البيئية والابتكار.

- نهج شامل.

وسيتم العمل على تنفيذ أهداف المشروع من خلال نهج شامل، فمن المنظور البيئي يحقق المشروع استدامة البنية التحتية البحرية، ليصبح مركزاً مفعما بالحياة البحرية، وموطنا لمجموعة متنوعة من الكائنات البحرية، بما فيها الإسفنج، والمحار، وسرطان البحر، ونجم البحر، وقنافذ البحر، وأنواع مختلفة من الأسماك، التي تعيش في بيئة الشعاب المرجانية القريبة، لتسهم بلعب دور محوري في مكافحة آثار تغير المناخ على الخليج. ولمشروع "مشد دبي" تأثير اجتماعي واقتصادي أيضاً إلى جانب الفوائد البيئية، إذ يخلق فرص عمل ويعزز جاذبية السياحة والأنشطة الترفيهية البحرية، كما يوفر المصادر المستدامة للغذاء بما يتماشى مع استراتيجية الأمن الغذائي لدولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى ذلك، يحافظ على الثقافة المحلية ويحتفي بها، ويجذب الاستثمارات ويعزز التعاون والشراكات بين الشركاء.

- دبي تبادر.

يُذكر أن مبادرة "دبي تبادر" التي يأتي مشروع "مشدّ دبي" في إطارها، كان سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي قد أطلقها في فبراير 2022، ونجحت في تخفيض استهلاك القوارير البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد سعة 500 مل بأكثر من 15.5 مليون قارورة منذ إطلاقها، وذلك بفضل المشاركة المجتمعية الواسعة في تحقيق أهداف المبادرة والدعم الكبير الذي حظيت به من الشركاء ومساهمة القطاعين العام والخاص.

يُشار إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تبذل جهوداً حثيثة لحفظ مواردها البحرية وتعتبرها من أولوياتها، إذ أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة وبالتعاون مع هيئة البيئة-أبوظبي الإطار الوطني للمصايد السمكية المستدامة لدولة الإمارات 2019 – 2030، والهادف إلى زيادة المخزون السمكي للدولة والحد من آثار الصيد الجائر على البيئة البحرية في دولة الإمارات.

«مجرى» يكرم الشركات الرائدة في مجال الاستدامة بالدولة

•• دبي-وام :

كرم الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية "مجرى" مجموعة من الشركات الرائدة في مجال الإستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بـ"وسام الأثر المجتمعي" في حفل عشاء نظمه "مجرى" بحضور معالي حصه بوحميد، وزير دولة - مدير عام هيئة تنمية المجتمع بدبي وعضو مجلس أمناء الصندوق.

واعربت نها الهرمودي مدير "مجرى" عن امتنانها لجهود الشركات مضيفة : "يتجلى التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية المستدامة من خلال الخطط والمبادرات الوطنية مثل عام الاستدامة، ومؤتمر الأطراف(COP28)، ومئوية الإمارات 2071، واستراتيجية الطاقة 2050. ويساهم وسام الأثر المجتمعي الذي يقدمه مجرى " في تسريع هذه الجهود من خلال تكريم المؤسسات الرائدة في تطبيق الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة وأهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع التزامنا نحو مستقبل مستدام.

من جانبها قالت دانة كمالي رئيس قطاع الاعمال في مجرى، ان ما انجزته الشركات يمثل جزءا من تحقيق رؤية "مجرى" في ان تكون الإمارات المحرك العالمي للأثر المستدام.

وأضافت دانة كمالي، رئيس قطاع الأعمال في مجرى: إن الحصول على وسام الأثر المجتمعي يعكس التزام المؤسسات بالمساهمة في تحقيق أجندة الاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة لافتتة إلى أن هذا الإنجاز لايعد بمثابة شهادة على التفاني فحسب، بل يمنح المؤسسات والشركات التقارير والتوصيات لتعزيز ممارساتها، بما يتماشى مع طموح دولة الإمارات العربية المتحدة لتصبح محركًا عالميًا للأثر المستدام

كما أطلق مجرى "التقرير السنوي للأثر المستدام والذى يتضمن أفضل الممارسات من50 جهة رائدة في الإمارات» DK1 AA2 حيث يعرض نتائج دراسة تجريبية لتقييم118 مؤسسة في الإمارات العربية المتحدة من ستة قطاعات صناعية مختلفة. 30% منالجهات لديها ميزانية مشتريات مخصصة للخدمات المحلية والسلع والتعاقد من الباطن. و53.7% من الجهات لديها برامج تدريبية للموظفين من مواطني الدولةو 36 %من المؤسسات قامت بموائمة أنشطة الابتكار مع الأولويات الاستراتيجية لدولة الإمارات و48% قاموا بقياس أثر عملياتهم تماشيا مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مع إعطاءالأولوية للمساواة بن الجنسين (هدف 5) يليه العمل اللائق ونمو الاقتصاد (هدف 8)و44% منالمؤسسات شاركت مع أصحاب المصلحة الخارجيين في مبادرات المسؤولية المجتمعية والاستدامة بينما قدمت الجهات المشاركة مساهمات في مجال المسؤولية المجتمعية بقيمة إجمالية قدرها 441.44 مليون درهم إماراتي.

ويشمل التقرير أيضا على 50 دراسة حالة تم اختيارها بعناية من الشركات الحاصلة على وسام الأثر المجتمعي وذلك لتسليط الضوء على أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في دولة الإمارات ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة. وتهدف كل دراسة حالة إلى أن تكون تمثيلاً مستقلاً لأفضل الممارسات، ولكنها تقدم بشكل جماعي نظرة عامة على التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

وسيساعد التقرير على تعزيز ممارسات الاستدامة الإيجابية بين المؤسسات التي سيكون لها تأثير إيجابي على خلق القيمة المؤسسية ونمو الشركة والمجتمع والبيئة والاقتصاد.

وكانت المشاركة في وسام الأثر المجتمعي اختياري للشركات والتي تم تصنيفها على النحو التالي:

الفئة البلاتينية: دلسكو،نك أبوظبي التجاري،شركة بترول الامارات الوطنية المحدودة (اينوك)،مجموعة إتصالات، إتش اس بي سي الشرق الأوسط، خدمة،دبي القابضة لإدارة الأصول،شركة اتحاد للقطارات، مجموعة الامارات، مجموعة أباريل، مركز دبي للسلع المتعددة، شركة دولفين للطاقة المحدودة، الهلال للمشاريع، دو شركة الإمارات للإتصالات المتكاملة، بنك أبوظبي الأول،دي بي ورلد الإمارات.

الفئة الذهبية:ايه بي بي للصناعات ذ.م.م،جمعية ابوظبي التعاونية، أكسنتشر الشرق الأوسط، اجمس العالمية للاستشارات ، مجموعة السركال ذ.م.م، وكالات النصر الفنية للتجارة ذ.م.م، بيسيكس، مصرف باريس الوطني بارييباس، سيتي بنك، كلية المدينة الجامعية بعجمان، شركة سيلكا، ديزرت ليجر ، الإمارات الإسلامي ش.م.ع ، بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، شركة هواء للمياه منطقة حرة ذ.م.م، المركز الدولي للزراعة الملحية، الشركة العالمية القابضة، بنك المشرق، بتروفاك، برايس ووترهاوس كوبرز - الشرق الأوسط، كهرباء شنايدر، سيرجاس، خدمات الغاز الدولية، هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير – شروق، ستاندرد تشارترد، بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع.، يونيليفر الخليج م.م.ح

الفئة الفضية:آفاق الإسلامية للتمويل،البنك الزراعي الصيني،مكتب الاهلية للصرافة، المدينة للانتروك، مستشفى أمينة، افيتازين دي ام سي سي،كلاود جيت للاستشارات،بنك كريدي أجريكول للشركات والاستثمار، ديم المالية،البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود – فرع أبوظبي،إنسولثيرم الشرق الأوسط ذ.م.م،دار التأمين،جيكس الدولية للخدمات اللوجستية،بنك ام سي بي المحدود،بنك أم القيوين الوطني،المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق،سجواني للصرافة،غرفة تجارة وصناعة الشارقة،الجامعة البريطانية في دبي،ترايدنت للشحن ذ م م،البنك العربي المتحد ش.م.ع،شركة الواحة، مجموعة بينونة الغربية للمقاولات العامة ذ.م.م،الفطيم للتمويل، اكسيوم، بنك دبي التجاري، دلما مول، شركة الصحراء لتصميم وإنشاء الحدائق، ديزرت تورف كير، دي اف أس الشرق الأوسط ، دبي غاردن سنتر، شركة الإمارات لتعليم قيادة السيارات، خدمات، تبريد، سيراميك رأس الخيمة. وتشمل المعايير التي تم تقييم الحاصلين على وسام الأثر المجتمعي عليها: المواءمة مع أولويات التنمية الوطنية والمساهمة في القيمة المحلية المضافة والاستراتيجية والحوكمة وقياس الأثر المستدام و إشراك أصحاب المصلحة والابتكار.

يستهدف جمع وتحفيز 920 مليار درهم من الاستثمارات بحلول 2030

COP28.. «ألتيرّا» أكبر صندوق استثماري لتحفيز العمل المناخي العالمي

•• دبي -وام:

شهدت فعاليات اليوم الثاني من مؤتمر الأطراف COP28 إطلاق صندوق "ألتيرّا" أكبر صندوق استثماري لتحفيز العمل المناخي العالمي برأس مال أساسي أولي قدره 110 مليارات درهم "30 مليار دولار" والذي يشكل إنجازا عالميا جديدا في دفع الجهود من أجل تعزيز العمل المناخي.

ويستهدف صندوق "ألتيرّا" تحفيز الأسواق الخاصة لإطلاق استثمارات مناخية مع التركيز على إحداث تغيير جذري في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.ويقوم صندوق ألتيرّا الاستثماري على هيكل مبتكر يستهدف تنشيط الأفكار المبتكَرة وإيجاد الحلول المطلوبة لجمع وتحفيز رأس المال بصورة عاجلة تسهم في تنشيط جميع مكونات منظومة الاقتصاد المناخي. ويستهدف الصندوق جمع وتحفيز نحو 920 مليار درهم "250 مليار دولار" من الاستثمارات بحلول عام 2030 لبناء اقتصاد مناخي عالمي جديد. وخصص صندوق ألتيرّا البالغ رأس ماله الأساسي الأولي 110 مليارات درهم" 92 مليار درهم "25 مليار دولار" للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فيما خصص الصندوق 18 مليارات درهم "5 مليارات دولار" للأسواق الناشئة ومن بينها البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وستعمل شركة ألتيرّا أكسيليريشن التي تبلغ قيمتها 92 مليار درهم على توجيه رأس المال المؤسسي على نطاق واسع لدعم الاستثمارات المناخية القادرة على تسريع التحول نحو اقتصاد مرن ومحايد مناخياً.ستُخصص شركة ألتيرّا ترانسفورميشن، رأس المال، والبالغة قيمته أكثر من 18 مليار درهم لتخفيف المخاطر وتحفيز تدفقات الاستثمار إلى دول الجنوب العالمي لمواجهة التحديات التي تحد من فرص الاستثمار المناخي وتعوق حصول هذه الدول على رأس المال بتكلفة مناسبة، بالإضافة إلى تهيئة الفرص للاستفادة من التمويل الميسَّر لزيادة جذب الاستثمار المناخي إلى البلدان الأقل نمواً والدول الجُزرية الصغيرة النامية. ويرتكز الصندوق إلى 4 ركائز أساسية للعمل تتمثل في " تحقيق انتقال منظّم ومسؤول ومنطقي وتدريجي وعادل في قطاع الطاقة إضافة إلى الحد من الانبعاثات الصناعية إضافة إلى تشجيع ودعم المعيشة المستدامة إضافة إلى تطوير ونشر تكنولوجيا المناخ".

وتشمل فئات الأصول : "البنية التحتية والأسهم الخاصة وأسهم النمو والدين الخاص ورأس المال الاستثماري" فيما تضم استراتيجية التمويل "ألتيرّا أكسليريشن": "التمويل والاستثمارات المباشرة والمشتركة" و"ألتيرّا ترانسفورميشن": " التركيز على التمويل "وتؤسس شركة "لونيت" لإدارة الاستثمارات البديلة صندوق ألتيرّا الاستثماري وهي شركة تدير استثمارات عالمية وأصولاً تزيد قيمتها على 50 مليار دولار وتركز على الأسواق الخاصة. وتضم لونيت 150 موظفاً من نخبة الخبراء في القطاع، منهم 80 متخصصاً في مجال الاستثمار، وتعتزم لونيت الاستثمار من خلال التمويل والاستثمارات المباشرة والمشتركة عبر الاستثمار من خلال فئات الأصول الرئيسية "مجموعة الأدوات المالية التي لها خصائص مالية متشابهة وتتصرف بشكل مشابه في السوق" وفي مختلف أنحاء العالم.

سلطان الجابر:

- **قيادة الإمارات سبّاقة إلى دعم الدول والمجتمعات الأكثر تضرراً من تداعيات تغير المناخ وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة للجميع**
- **نرحب بالالتزام الذي أعلنت عنه دولة الإمارات لـ (الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة) للمساهمة في توفير التمويل اللازم لتعزيز المرونة المناخية بشروط ميسّرة**
- **من الضروري دعم الدول الأقل تسبباً بتغير المناخ والأشد تضرراً من تداعياته لإنجاز تقدم ملموس في العمل المناخي وتقديم استجابة شاملة للحصيلة العالمية**

•• دبي-وام:

أكد معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة رئيس مؤتمر الأطراف COP28، أن قيادة دولة الإمارات سبّاقة إلى دعم الدول والمجتمعات الأكثر تضرراً من تداعيات تغير المناخ، وتعزيز التعاون الدولي لضمان إنجاز تقدم ملموس في العمل المناخي العالمي بشكل متزامن مع تحقيق التنمية المستدامة للجميع. جاء هذا بمناسبة إعلان دولة الإمارات، خلال القمة العالمية للعمل المناخي، عن تقديم 735 مليون درهم (200 مليون دولار أمريكي) لتعزيز المرونة المناخية لدى الدول الأكثر عُرضةً لتداعيات تغير المناخ والدول منخفضة الدخل، وذلك بعد تعهد سابق قدمته بمبلغ مماثل لنفس الغرض خلال اجتماعات مجموعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي شهر أكتوبر الماضي في مراكش. ويأتي إعلان اليوم في صورة حقوق سحب خاصة تم التعهد بها لـ "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" التابع لـ "صندوق النقد الدولي"، وهو صندوق ائتماني يُوفر تمويلاً بشروط ميسرة وعلى فترات استحقاق بعيدة المدى، بهدف تعزيز المرونة المناخية ودعم استعدادات مواجهة الأوبئة، خاصةً لدى الاقتصادات ذات الدخل المتوسط والمنخفض، والدول الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ. وتعد حقوق السحب الخاصة أصول مستقرة لاحتياطي نقدي، وتكون مرتبطة بسلة من خمس عملات، هي: الدولار الأمريكي، واليورو، والرنمينبي الصيني، والين الياباني، والجنيه الإسترليني. ويستطيع أعضاء صندوق النقد الدولي استبدالها بعملة قابلة للاستخدام في دولة ما عند الحاجة.ورحب معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر بإعلان دولة الإمارات تعهدها تجاه "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" للمساهمة في توفير التمويل الميسّر لدعم المرونة المناخية، مؤكداً ضرورة دعم المجتمعات الأقل تسبباً في تغير المناخ والتي تعد الأشد تضرراً من تداعياته، وذلك بما يسهم في إنجاز تقدم ملموس في العمل المناخي وتقديم استجابة شاملة للحصيلة العالمية.

من جهته، قال معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، إن التمويل الذي خصصته دولة الإمارات للصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة يعكس التزامها بتعزيز جهود التمويل المستدام ودعم الدول الأكثر عُرضةً لتداعيات تغير المناخ، مشيراً إلى أن وزارة المالية تضع في مقدمة أولوياتها تحديد الثغرات في التمويل المناخي والأخطار المحتملة على الاقتصادات الكبيرة بسبب تغير المناخ، وتقييم تأثير سياسات التخفيف على تدفقات رأس المال.

وأكد معاليه أن الوزارة تعمل بشكل وثيق مع شركائها من منظمات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي، لتحسين التنسيق متعدد الأطراف بشأن إجراءات التمويل المستدام.جدير بالذكر أن "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" تم إنشاؤه في عام 2022 استجابةً لضرورة تقديم دعم طويل الأجل إلى الاقتصادات ذات الدخل المتوسط والمنخفض والدول الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ. ويتضمن التمويل الميسّر للقروض شروطا أفضل ومناسبة للمقترض مقارنة بأسواق الديون، والتي تشمل أسعار فائدة منخفضة (أقل من سعر السوق)، أو منح المتلقي فترة سماح أو سداد مؤجَّل للقرض.ويعد نحو ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي مؤهلاً للحصول على تمويل صندوق المرونة والاستدامة، بما في ذلك الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض والمتوسط والدول الجُزرية الصغيرة النامية، حيث تلقى الصندوق حتى الآن أكثر من 40 مليار دولار أمريكي من تعهدات حقوق السحب الخاصة، وموافقات على تلقّي 11 دولة لهذا التمويل.

أكد أن قيادة الإمارات حريصة على تعزيز التمويل المناخي وتوفيره للدول والمجتمعات الأشد احتياجا إليه لتحقيق التنمية المستدامة والمنصفة للجميع

سلطان الجابر: صندوق ألتيرّا خطوة استراتيجية تدشن مرحلة جديدة من التمويل المناخي الدولي

• من خلال حجم تمويله وبنيته المبتكرة، الصندوق يهدف لتحقيق نقلة نوعية في جذب رؤوس أموال القطاع الخاص لتعزيز الاستثمار المناخي

•• دبي-وام:

أكد معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة رئيس مؤتمر الأطراف COP28، أن قيادة الإمارات حريصة على تعزيز التمويل المناخي، وتشجيع القطاعين الحكومي والخاص والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية على توفيره للدول والمجتمعات الأشد احتياجاً، وتأمين الاستثمارات اللازمة لمواجهة تداعيات تغير المناخ بالتزامن مع تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة للجميع.

جاء ذلك خلال فعاليات القمة العالمية للعمل المناخي التي جمعت قادة العالم في COP28 أمس، والتي تم خلالها اطلاق صندوق "ألتيرّا" الاستثماري لتحفيز العمل المناخي برأس مال أساسي أولي قدره 110 مليارات درهم (30 مليار دولار)، وذلك لتمويل الحلول الداعمة للجهود الدولية لبناء منظومة أكثر إنصافاً للتمويل المناخي، مع التركيز على توفير مزيد من التمويل لدول الجنوب العالمي.ويسعى صندوق ألتيرّا إلى حشد وتحفيز نحو 920 مليار درهم (250 مليار دولار) من الاستثمارات عالمياً بحلول عام 2030، ليصبح أكبر صندوق استثماري خاص يركز على حلول مواجهة تغير المناخ على مستوى العالم، ويستهدف تحفيز الأسواق الخاصة لإطلاق استثمارات مناخية، مع التركيز على إحداث تغيير جذري في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية التي تعاني نقص الاستثمارات التقليدية نتيجة ارتفاع التكلفة والمخاطر في أنحاء العالم.وتحتاج الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى 2.4 تريليون دولار سنوياً لمعالجة تغير المناخ، مما يتطلب توفير التمويل المناخي الميسر لها بشكل كاف وبتكلفة معقولة، لذا حرصت رئاسةً COP28 على وضع تطوير آليات التمويل المناخي ضمن الركائز الأساسية لخطة عملها، والعمل على إيجاد حلول مبتكَرة وطموحة في هذا المجال، بما في ذلك تحفيز الأسواق الخاصة على نطاق واسع.

ووصف معالي الدكتور سلطان الجابر، الذي سيترأس مجلس إدارة صندوق ألتيرّا الاستثماري، إطلاق الصندوق بأنه خطوة استراتيجية تدشن مرحلة جديدة من التمويل المناخي الدولي، وأضاف معاليه أن ألتيرّا سيكون صندوقاً استثمارياً استثنائياً يحقق نقلة نوعية في جذب رؤوس أموال القطاع الخاص، ويُتوقع أن يحقق أثراً إيجابياً مضاعفاً في الاستثمار المناخي من خلال حجم تمويله الكبير وبنيته المبتكرة، موضحاً أن الإعلان عن الصندوق يدعم خطة عمل رئاسة COP28 وجهود دولة الإمارات لتوفير التمويل المناخي بشكل كاف وميسَّر وبتكلفة مناسبة للجميع.

وسيتولى سعادة السفير ماجد السويدي، المدير العام والممثل الخاص لرئاسة دولة الإمارات لمؤتمر الأطراف COP28، مهمة الرئيس التنفيذي لصندوق ألتيرّا الاستثماري، الذي سيكون مقره في سوق أبوظبي العالمي وسيضم فريقاً من المتخصصين في الاستثمار المناخي ممن لديهم سجل حافل من الاستثمارات في الأسواق الناشئة والنامية. وستقوم بتأسيس الصندوق شركة لونيت لإدارة الاستثمارات البديلة، وهي شركة تدير استثمارات عالمية مستقلة. ويعد صندوق "ألتيرّا" أحد المبادرات التمويلية التي يتم إطلاقها خلال COP28 لتسريع التحول العالمي إلى اقتصاد منخفض الكربون وتعزيز المرونة المناخية.وقال سعادة السفير ماجد السويدي: "يمثل ألتيرا عنصراً بالغ الأهمية في جهود دولة الإمارات لإنشاء منظومة عالمية للتمويل الأخضر تساهم في تنشيط جميع مكونات منظومة الاقتصاد المناخي الجديدة، وستسترشد استثمارات ألتيرّا بأربع ركائز أساسية تتماشى مع خطة عمل COP28 لمعالجة أزمة المناخ وهي تحقيق انتقال منظّم ومسؤول ومنطقي وتدريجي وعادل في قطاع الطاقة، والحد من الانبعاثات الصناعية، وتشجيع ودعم المعيشة المستدامة، وتطوير ونشر تكنولوجيا المناخ.

ويتضمن هيكل الصندوق شركة "ألتيرّا أكسليريشن" التي تبلغ قيمتها نحو 92 مليار درهم (25 مليار دولار)، والتي ستتولى توجيه رأس المال المؤسسي على نطاق واسع لدعم الاستثمارات المناخية القادرة على تسريع التحول نحو اقتصاد مرن ومحايد مناخياً، وستعمل الشركة كمستثمر رئيسي ومُشارك في استراتيجيات المناخ حيث ستخصص رأس المال بشكل مباشر ومن خلال الشراكات التابعة للصندوق بهدف تعزيز تأثيرها العالمي.

وتماشياً مع تركيز COP28 على احتواء الجميع بشكل تام، ستُخصص ذراع الصندوق الأخرى، شركة "ألتيرّا ترانسفورميشن"، أكثر من 18 مليار درهم (5 مليارات دولار) لتخفيف المخاطر وتحفيز تدفقات الاستثمار إلى دول الجنوب العالمي لمواجهة التحديات التي تحد من فرص الاستثمار المناخي، وتعوق حصول هذه الدول على رأس المال بتكلفة مناسبة، بالإضافة إلى تهيئة الفرص للاستفادة من التمويل الميسَّر لزيادة جذب الاستثمار المناخي إلى البلدان الأقل نمواً والدول الجُزرية الصغيرة النامية.ويبني الصندوق على السجل الحافل لدولة الإمارات في إدارة منصات الاستثمار الكبيرة، ويستهدف التوسع في تطبيق نماذجها المالية الناجحة التي كان لها دور أساسي في تطوير وتشغيل عدد كبير من مشروعات الطاقة المتجددة الناجحة والمجدية اقتصادياً في مختلف أنحاء العالم، كما يستفيد الصندوق من مكانة الدولة الرائدة بصفتها شريكاً موثوقاً، وحلقة وصل بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب من خلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي وعلاقاتها المتميزة مع المجتمع الدولي.

ويتعاون صندوق ألتيرّا الاستثماري مع شركات بلاك روك، وبروكفيلد، وتي بي جي، بصفتها شركاء الإطلاق الأوائل، وخُصص الصندوق لهم 6.5 مليار دولار ليتم إنشاء صناديق متخصصة للاستثمار المناخي على مستوى العالم، خاصةً في دول الجنوب العالمي، وسيتولى الشركاء جمع وتحفيز مبالغ مضاعَفة من رأس المال الإضافي من المستثمرين المؤسسين الآخرين والبنوك والجهات العالمية المعنية، وسيواصل الصندوق الاستثماري توسيع شراكاته سعياً إلى إيجاد الفرص، وتطوير حلول مبتكرة، وتسريع جمع وتحفيز رؤوس الأموال على نطاق واسع.

ومن خلال التركيز على الاستثمارات العمليّة والمجدية اقتصادياً، يلتزم صندوق ألتيرّا وشركاؤه بالإسراع في جمع وتحفيز رأس المال للمشروعات عالية التأثير خاصة في الأسواق الناشئة، ومن ضمن الالتزام الأولي الذي قدمته دولة الإمارات تم تخصيص مبلغ رأسمال استثماري فوري لتطوير مجموعة من المشروعات تتجاوز قدرتها الإنتاجية 6.0 غيغاواط من الطاقة النظيفة في الهند، ويشمل ذلك بناء مشروعات لطاقة الرياح والطاقة الشمسية بقدرة 1200 ميغاواط والمخطط أن تبدأ في إنتاج الطاقة النظيفة بحلول عام 2025.

ويستكشف ألتيرّا حالياً مجموعة من الاستثمارات، بما يشمل منصة تنمية إفريقية تخطط لإنشاء سلسلة مشروعات بقدرة تفوق 5 غيغاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية البرية، ومنصة لتوفير الكهرباء لأكثر من مليون فرد في المناطق الريفية النائية في أمريكا اللاتينية، والعديد غيرها.وسيضع ألتيرّا إطار حوكمة للعمل المناخي الفعّال، وذلك لضمان قدرته على أداء دور ريادي في الوصول إلى الأهداف المناخية الجماعية للبشرية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

ضمن جلسة «تمكين الوصول للحياد المناخي» في مؤتمر COP28

شريف العلماء: الذكاء الاصطناعي خطوة حيوية نحو مستقبل طاقة أكثر استدامة

•• دبي -وام:

قال سعادة المهندس شريف العلماء وكيل وزارة الطاقة والبنية التحتية لشؤون الطاقة والبترول:" في عصر يتسم بتطور التكنولوجيا وتحديات الاستدامة، يشهد قطاع الطاقة ثورة جديدة من خلال تكامل الذكاء الاصطناعي في خفض البصمة الكربونية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الطاقة يعد خطوة نحو مستقبل أكثر كفاءة واستدامة، حيث تلعب التكنولوجيا الحديثة دوراً حيوياً في زيادة الكفاءة وتحسين أداء مشاريع الطاقة".

جاء ذلك، خلال جلسة رفيعة المستوى نظمتها وزارة الطاقة والبنية التحتية، ضمن مشاركتها في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ "COP28"، تحت عنوان "تمكين الوصول للحياد المناخي: اكتشاف المسار نحو التحول إلى الطاقة المستدامة"، والتي تكتسب أهمية خاصة لدعمها مستهدفات الانتقال من مصادر الطاقة التقليدية إلى النظيفة منها والمتجددة، تسعى الدولة إلى تطبيقها عبر وضع مجموعة من الخطط والإستراتيجيات المستقبلية التي تسهم في تسريع التحول في الطاقة.

وركزت الجلسة، التي شارك فيها سعادة المهندس شريف العلماء، وقادة الفكر والخبراء في مجال الطاقة والاستدامة، على التحديات والفرص لتحقيق الهدف الطموح للانتقال إلى مستقبل يعتمد على الطاقة النظيفة والمتجددة وتحقيق صافي انبعاثات صفري، كما شملت النقاشات استعراض السياسات والابتكارات التكنولوجية والاستثمارات اللازمة لتحقيق هذا الهدف الطموح.وقال سعادة المهندس شريف العلماء: " إن دولة الإمارات تستهدف بناء منظومة الطاقة المستقبلية مع مواصلة خفض الانبعاثات في قطاع النفط والغاز بنسبة 25% بحلول 2030، من خلال الاستثمار في تقنيات التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه والتي تم مضاعفتها إلى 10 أضعاف بحلول 2030، وتقنيات كفاءة الطاقة، وطاقة الهيدروجين، وتطوير واعتماد التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة في مجال الطاقة المتجددة، داعياً إلى بذل المزيد من الجهد لتبني الممارسات المستدامة، بما يدعم التوجهات المستقبلية للدولة، ويعزز من مكانتها العالمية في العمل المناخي".

وأضاف سعادته:" لدولة الإمارات جهود متميزة في الاستثمار في الطاقة المستدامة وتنويع مصادرها، حيث استثمرت بشكل كبير في مشاريع الطاقة المستدامة مثل الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين والطاقة النووية والكهرومائية وغيرها، بما يقدر بأكثر من 145 مليار درهم على مدى السنوات الـ 15 الماضية، فيما سوف تستثمر الدولة ما بين 150 - 200 مليار درهم حتى عام 2030 لضمان تلبية الطلب على الطاقة واستدامة النمو في اقتصاد الإمارات، لتعزز من توجيه القطاع نحو توليد الكهرباء وتوفير الطاقة بشكل أكثر استدامة مع ضمان أمن امداداتها واستقرار الشبكة".وأوضح أن الدولة حرصت على وضع إطار تنظيمي داعم ومحفز للتحول في الطاقة، حيث أطلقت استراتيجية الإمارات للطاقة 2050 المحدثة، والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين 2050، وإصدار قانون ينظم ربط أنظمة الطاقة المتجددة الموزعة بالشبكة الكهربائية، لتشكل مساراً واضحاً لقطاع طاقة مستدام يضمن السير على الطريق الصحيح لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

وضمن الجلسة، أكد المتحدثون ضرورة تعزيز التزام الدول والمنظمات بتحقيق أهداف صافي الانبعاثات الصفري، والعمل المشترك لاستخدام الطاقة المتجددة وتقليل الضارة منها بالبيئة، مشددين على أهمية التعاون لبناء مستقبل مستدام ونظيف للأجيال المقبلة.كما أكدوا أهمية دعم الابتكار والبحث العلمي في مجالات الطاقة النظيفة وتطوير التكنولوجيا الخضراء، وذلك لتحقيق توازن بين الاحتياجات من الطاقة والحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، وأهمية التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتسريع عملية الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة وتبني التقنيات النظيفة.

وقال المشاركون:" تمثل تقنيات الذكاء الاصطناعي مفتاحاً لتحسين أداء محطات الطاقة، حيث يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات لتحديد أفضل السيناريوهات لتوليد الطاقة بكفاءة أعلى، وتحسين إدارة استهلاك الطاقة. كما يُمكن استخدامه في تحسين شبكات الطاقة لتوفير توزيع أكثر كفاءة واستجابةً أفضل لاحتياجات الطاقة في الوقت الفعلي".

نهيان بن مبارك: COP28 يجسد إرث الإمارات الراسخ في الاستدامة والحفاظ على البيئة

•• أبوظبي-وام:

أكد معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التسامح والتعايش ، أن دولة الإمارات واليابان تربطهما علاقات استراتيجية راسخة تشهد تطوراً مستمراً بدعم ورعاية من قيادتي البلدين الصديقين بما يحقق تطلعات شعبيهما إلى مزيد من الازدهار والتقدم. جاء ذلك خلال استقباله أمس السيدة يوريكو كويكي حاكمة محافظة طوكيو اليابانية في قصر معاليه في أبوظبي .

ورحب معاليه، في بداية اللقاء، بحاكمة محافظة طوكيو، مؤكدا على عمق العلاقات الوثيقة التي تربط الإمارات واليابان والشعبين الصديقين والتي تجسد رغبة البلدين في دفع الشراكة الاستراتيجية قدما نحو المزيد من التعاون الشامل في مختلف المجالات في ظل ما يجمع البلدين من قيم التعايش والتسامح الانفتاح وبناء جسور التواصل مع العالم. وبحث الجانبان خلال اللقاء، الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتعزيز آفاق التعاون بين دولة الإمارات واليابان في مختلف المجالات لا سيما العمل المناخي. وأكد معاليه أن مؤتمر الأطراف COP28، الذي انطلقت فعالياته أمس الأول في مدينة إكسبو دبي، يجسد إرث الإمارات الراسخ في تعزيز العمل المناخي والحفاظ على البيئة والذي أرسى دعائمه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان " طيب الله ثراه"، الذي جعل من الحفاظ على البيئة أسلوب حياة في مجتمع الإمارات وسارت على نهجه القيادة الرشيدة لتقدم نموذجا ملهما للعالم في الاستدامة. وقال معاليه إن الإمارات واليابان لديهما سجل حافل من العمل المناخي الفاعل ودفع الجهود الدولية من أجل مستقبل الإنسانية والحفاظ على البيئة للأجيال المقبلة، معربا عن تطلعه بأن تسهم مشاركة اليابان في COP28 في دفع الجهود للوصول إلى حلول واقعية ملموسة. من جانبها هنأت كويكي يوريكو، معالي الشيخ نهيان بن مبارك بمناسبة انطلاق فعاليات مؤتمر الأطراف COP28 الذي يشهد أول حصيلة عالمية لاتفاق باريس للمناخ. وأعربت عن ثقتها بأن «COP28» وما يحظى به دعم واهتمام القيادة الرشيدة لدولة الإمارات، سيحقق نتائج تاريخية تشكل نقطة فاصلة في تاريخ العمل المناخي الدولي ووضع مسارات جديدة للتصدي الجماعي لتداعيات التغير المناخي . وأشادت بالنهضة الحضارية التي تشهدها دولة الإمارات على مختلف الصعد حيث أصبحت الإمارات مركزا عالميا محوريا لمعالجة القضايا العالمية من خلال مد جسور التعاون بين دول العالم ووضع الحلول المشتركة.

حملة استدامة وطنية تبرز مبادرات الدولة في حماية البيئة البحرية

مكافحة التلوث البحري.. دور محوري للإمارات في دعم الجهود العالمية لاستدامة الموارد الطبيعية

- قانون حماية البيئة يحظر أي إلقاء متعمد من السفن أو المنشآت الصناعية أو أي وسائل أخرى في البيئة البحرية
- الإمارات فازت بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية في (الفئة ب) للمرة الثالثة على التوالي في عام 2021

•• دبي-وام:

تواصل دولة الإمارات جهودها المكثفة لحماية النظام البيئي البحري في المنطقة والعالم، استمراراً لمسيرة طويلة على هذا الصعيد، حيث دأبت الدولة منذ عقود على وضع قوانين لمنع إلقاء النفايات، وشوائب النفط في المياه من قبل السفن، كما بادرت إلى الانضمام للاتفاقيات الدولية في هذا الشأن.

ويحظر القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 بشأن حماية البيئة وتنميتها، "أي تخلص متعمد من الملوثات، أو النفايات الملقاة من السفن أو الطائرات أو أي وسيلة أخرى في البيئة البحرية، كما يحظر أي إلقاء متعمد من السفن، أو المنشآت الصناعية أو أي وسائل أخرى في البيئة البحرية».

كما صدر القانون الاتحادي رقم 23 لسنة 1999، وقراره الوزاري رقم 302 لسنة 2001، لمعالجة استغلال الثروات المائية الحية وحمايتها وتنميتها في الدولة.وفي العام 2007 حققت دولة الإمارات نقلة نوعية في إستراتيجيتها لحماية النظام البيئي البحري، حيث صادقت على الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن "ماربول 78/73" بموجب المرسوم الاتحادي رقم 74 لسنة 2006.وتتماشى جهود دولة الإمارات في هذا السياق، مع محور "الأثر"، ضمن حملة "استدامة وطنية" التي تم إطلاقها مؤخراً تزامناً مع الاستعدادات لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP28» الذي يُعقد خلال الفترة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر من العام الجاري في مدينة إكسبو دبي، والذي يسلط الضوء على الدور الذي تلعبه الإمارات في حماية البيئة البحرية.وتهدف الحملة إلى نشر الوعي حول قضايا الاستدامة البيئية، وتشجيع المشاركة المجتمعية، ودعم الإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالعمل المناخي، بما يحقق التأثير الإيجابي على سلوك الأفراد ومسؤولياتهم، وصولاً إلى مجتمع واعٍ بيئياً.

- منع التلوث من السفن.

وبعد 50 عاماً على إبرامها، ما زالت معاهدة "ماربول 78/73" التي تم توقيعها عام 1973 وعدلت عام 1978 أهم معاهدة دولية لمنع التلوث البحري والتلوث الجوي الناتج عن السفن لأسباب تشغيلية أو عرضية، وقد جاءت ثمرة لجهود طويلة بذلتها المنظمة البحرية الدولية(IMO) التابعة للأمم المتحدة، من أجل المحافظة بشكل مستدام على المحيطات والبحار والموارد البحرية، لتحقيق التنمية المستدامة.وتناولت ملاحق الاتفاقية أيضاً، المواد السائلة الضارة مثل المواد الكيميائية التي تحمل بكميات ضخمة، والمواد الضارة التي تُحمل في طرود مغلفة، وكذلك تصريف مياه المجاري في البحر، والتخلص من القمامة الناتجة عن السفن في البحر.وفي عام 1997، أضافت المنظمة البحرية الدولية مرفقاً جديداً للاتفاقية، وهو يتناول التلوث الجوي الناجم عن السفن، وفي عام 2011، أصبحت المنظمة البحرية الدولية التي تأسست في عام 1948، أول هيئة رقابية دولية في قطاع النقل تقوم باعتماد متطلبات ملزمة لكفاءة استخدام الطاقة، تنطبق على جميع السفن عالمياً، بصرف النظر عن نمط التجارة أو دولة العلم، وتهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في أنشطة الشحن الدولي.

- حضور دولي فعال.

وتلعب دولة الإمارات دوراً حيوياً في تحقيق أهداف المنظمة البحرية الدولية، بشأن الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من السفن، وفازت الدولة في عام 2017، وللمرة الأولى بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية في الفئة "ب" (تضم الدول التي تولي التجارة البحرية الدولية اهتماماً كبيراً) وأعيد انتخابها في عام 2019.كما تصدرت الدولة انتخابات عضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية (الفئة ب) للمرة الثالثة على التوالي في عام 2021، وذلك في إنجاز جديد يرسخ ريادتها في القطاع البحري العالمي والتي تواصل فيه الدولة دورها النشط في تعزيزه والنهوض بالصناعة البحرية واللوجستية على مستوى العالم، وتطمح الإمارات إلى الفوز للمرة الرابعة على التوالي للفوز بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية في الفئة "ب"، خلال الانتخابات التي ستجري في الفترة من 27 نوفمبر إلى 6 ديسمبر من العام الجاري في العاصمة البريطانية لندن.

- خفض انبعاثات الكربون.

وفي يوليو الماضي، أعلنت دولة الإمارات عن تأسيس "مركز الإمارات لخفض الانبعاثات الكربونية في القطاع البحري"، وهو الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والرابع على مستوى العالم، ويهدف المركز إلى دفع جهود البحوث والابتكار وتبني الممارسات والتقنيات والسياسات المستدامة في القطاع البحري، بما يساهم في تطوير الحلول المبتكرة والتقنيات المتقدمة لتحقيق أهداف المنظمة البحرية الدولية في إزالة الكربون من قطاع الشحن البحري.ويأتي التزام دولة الإمارات بالاتفاقات الدولية ودعم الجهود العالمية لحماية البيئة البحرية من التلوث، انسجاماً مع المبادرة الإستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050، ما يجعل الإمارات أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعلن عن هدفها لتحقيق الحياد المناخي، بما يتوافق مع أهداف "اتفاق باريس للمناخ" لتحفيز الدول على إعداد واعتماد إستراتيجيات طويلة المدى لخفض انبعاث غازات الدفيئة والحد من ارتفاع درجات حرارة الأرض دون الدرجة والنصف مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية.

المسرعات المستقلة لدولة الإمارات للتغير المناخي تنظم مسابقة Grow@COP لتعزيز الابتكار المناخي

•• أبوظبي -وام:

أعلنت "المسرعات المستقلة لدولة الإمارات العربية المتحدة للتغير المناخي" وهو كيان مستقل تتمثل مهمته في تسريع وتيرة التقدم المُحرز في ميدان العمل المناخي، إبرام شراكة مع مؤسسة Webit، إحدى أبرز وأكبر منصات الابتكار العالمية المتخصصة في مجالات الاستثمار والشركات الناشئة.

وبموجب هذه الشراكة، سينظّم الطرفان نسخة خاصة من "فاوندرز غيمز" - مسابقة Webit العالمية الخاصة برواد الأعمال المبتكرين والشركات الناشئة الواعدة – تحت عنوان Grow@COP، والتي ستركز على الشركات الناشئة الناشطة بشكل فاعل في إحراز تقدم ضمن مجالات العمل المناخي والاستدامة.

وشهدت المسابقة تقدم أكثر من 3000 شركة ناشئة، حيث تم اختيار 20 شركة استثنائية لخوض منافسات الدور نصف النهائي. وتمثّل هذه الشركات المرشحة مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك الصحة والتكنولوجيا المالية والطاقة والتنقل وتكنولوجيا التعليم والأغذية والتكنولوجيا النظيفة.

وتتنافس هذه الشركات المرشحة للحصول على تمويل من صندوق استثمارات Webit بالإضافة إلى فرصة عرض مشروعاتهم وأفكارهم المبتكرة أمام لجنة تحكيم دولية تضم عضويتها مستثمرين وممثلين عن شركات رأس المال الاستثماري، بما في ذلك جوجل وسيكويا وإيرليبيرد وليكستار ودي إن كابيتال وغيرها من الشركات الأخرى. وتبلغ قيمة جوائز المسابقة 6 ملايين دولار أمريكي، وسيتم تأكيدها من قبل مجلس إدارة "شبكة استثمار Webit"، وذلك عقب استكمال الإجراءات اللازمة.

وتنطلق فعاليات برنامج المسابقة على مدار ثمانية أيام خلال الفترة 3 – 10 ديسمبر الجاري على هامش مؤتمر الأطراف «cop 28» وتحديداً داخل جناح "المسرعات المستقلة لدولة الإمارات العربية المتحدة للتغير المناخي" وجناح الشباب ومركز المؤتمرات في المنطقة الخضراء بالمؤتمر، انسجاماً مع أجندة موضوعات وحوارات «cop 28». إذ ستقوم الشركات الناشئة، على مدار السبعة أيام الأولى، بتقديم مشروعاتها وأفكارها المقترحة بحسب الموضوع المطروح كل يوم ضمن فعاليات المؤتمر.

وبحلول اليوم الأخير من برنامج المسابقة، في 10 ديسمبر الجاري ستتمكن أفضل خمس شركات ناشئة من حيث التقييم من عرض أفكارها ومشروعاتها المبتكرة أمام لجنة تحكيم تضم نخبة من الشخصيات والخبراء الدوليين خلال المرحلة النهائية الكبرى من المسابقة، للحصول على الاستثمارات والتمويل وكذلك طرح أفكارها خلال احتفالية خاصة تُقام على هامش فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس. وقالت الشيخة شما بنت سلطان بن خليفة آل نهيان، الرئيس والمدير التنفيذي للمسرعات المستقلة لدولة الإمارات للتغير المناخي: "أصبح عالمنا اليوم أمام حاجة ماسة بل ومُلحّة لتطوير جيل جديد من التقنيات المناخية المبتكرة القادرة على تسريع وتيرة الجهود والمساعي المبذولة نحو التحوّل إلى مستقبل أكثر استدامة. ونحن نأمل من خلال شراكتنا مع Webit وعبر تنظيم مسابقة Grow@COP أن نصل إلى أفكار وحلول مبتكرة تحمل وعوداً وآمالاً كبيرة في ميدان العمل المناخي، بجانب توفير منصّة داعمة لروّاد الأعمال تمكّنهم من التواصل مع المستثمرين والخبراء والجهات الداعمة، لتأمين الدعم والتمويل اللازم لتعزيز نمو أعمالهم، ومن ثمّ إحداث أثر إيجابي ينعكس مردوده على سلامة بيئتنا وكوكبنا. وستكون مسابقة Grow@COP بمثابة محطة محورية لتقديم حلول مبتكرة قادرة على تحفيز التغيير الإيجابي وتعزيز زخم إرث الجهود الداعمة للبيئة والاستدامة بين أوساط الأجيال القادمة».

ومن جانبه، قال الدكتور بلامن روسيف، مؤسس ورئيس مؤسّسة Webit: «لن يكون بإمكاننا بناء مستقبل مستدام يراعي احتياجات الجميع إلا من خلال التعاون مع الشركات المستدامة التي تسهم بشكل فاعل في تحقيق أثر إيجابي على المجتمع والبيئة مع استمرار نمو أعمالها. وهنا تتجلّى رؤية مؤسسة Webit، التي واظبت طوال الـ 15 عاماً الماضية على البحث عن أفضل الشركات الواعدة عبر أكثر من 150 دولة وتقديم الدعم وتوفير الموارد اللازمة لنموّها وتوسّعها. ونحن سعداء بشراكتنا مع المسرعات المستقلة لدولة الإمارات للتغير المناخي، والتي ستمكننا من عرض حلول أعمال مستدامة للتصدي للأزمة المناخية أمام كوكبة من الشخصيات القيادية والمؤثرة من جميع أنحاء العالم، مع فرصة تنفيذها على أرض الواقع. وإنني أدعوا الجميع كي ينضموا إلينا في Grow@COP للتعرّف على هذه الحلول المبتكرة، فقد حان وقت العمل من أجل التغيير الإيجابي».

وكانت مؤسسة Webit، التي تأسست عام 2008، قد قدمت الدعم لأكثر من 1500 شركة من 140 دولية عبر فعالياتها وأحداثها العالمية، سواء من خلال توفير التمويل أو تأمين الموارد اللازمة أو تقديم برامج توجيه إرشادي أو إبرام شراكات. وتجري استضافة "فاوندرز غيمز"، مسابقات الابتكار العالمية الرائدة التابعة لمؤسسة Webit، مرتين سنوياً مع تقديم جائزة نقدية بقيمة 6 ملايين دولار لتمويل الشركات الناشئة ذات إمكانات النمو الواعدة من جميع أنحاء العالم والتي تتوافر فيها شروط تحقيق أثر إيجابي على المستوى المجتمعي والبيئي. وتنسجم مسابقة Grow@COP مع مبادئ ومعايير "فاوندرز غيمز" ولكنها ستركز بشكل خاص على الشركات الناشئة التي تنشط في مجال تكنولوجيا المناخ.

المشرق وجمعية الإمارات للطبيعة يطلقان مبادرة (راقب الطبيعة)

•• دبي-وام:

أعلن المشرق، أمس عن إطلاق مبادرة "راقب الطبيعة" الفريدة من نوعها لرسم خرائط الحياة البرية في دولة الإمارات، بالشراكة مع جمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة، الجمعية البيئية غير الربحية في دولة الإمارات.

وتأتي هذه المبادرة في إطار حملة المشرق العالمية Climb2Change التي تجمع تحت مظلّتها مبادرات البنك وإنجازاته واسعة النطاق في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بما في ذلك التزامات المشرق بالتمويل المستدام ومواجهة التغير المناخي التي تنسجم مع مشاركة البنك الفعّالة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ "COP28" وأهداف عام الاستدامة في دولة الإمارات. وتمّ تصميم مبادرة "راقب الطبيعة" لتقييم مستوى جهود الحفاظ على الكائنات الحية الرئيسية، والمساهمة في حماية وإعادة تأهيل التنوّع البيولوجي الغني في دولة الإمارات. وتسعى المبادرة إلى جمع بيانات هامة عن حالة التنوّع البيولوجي ومعالجة قضايا البيئة الحضرية والتلوّث وارتفاع درجات الحرارة التي تؤثر على الحياة النباتية والحيوانية في البلاد، وذلك بالاعتماد على نشر الأدوات والمنهجيات العلمية.

كما أطلقت مبادرة راقب الطبيعة؛ مشروعًا حصريًا لرسم خرائط التنوع البيولوجي في الدولة وإعادة تأهيلها، مما يشكل علامة فارقة في مسار جهود الحفاظ على التنوع البيولوجي في دولة الإمارات.

ومن خلال مشاركة المجتمع، تسعى المبادرة إلى زيادة تأثيرها، وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه سلامة كوكبنا ورفاهيته، فهي توفر لأفراد المجتمع فرصة المشاركة بشكل مباشر في أنشطة الحفاظ على الطبيعة والكائنات الحية من خلال مشاركتهم في برنامج علم المواطنة، بالإضافة إلى التشجيع على نشر ثقافة الإشراف البيئي التي تمتد إلى ما بعد الحملة الخاصة بالمبادرة. وفي إطار هذه المبادرة، وتعزيزًا لمفاهيم الاستدامة، أوقف المشرق إصدار بطاقات الائتمان والخصم الاعتيادية، واعتمد على إصدار بطاقات خصم وائتمان مصنوعة من مواد بلاستيكية مُعاد تدويرها بنسبة 100٪، مما أدى بدوره إلى تقليل التأثير البيئي لأعمال البطاقات المصرفية في البنك، وذلك تماشيًا مع الجهود العالمية الهادفة إلى التخفيف من آثار البلاستيك السلبية على البيئة، وتأكيدًا لالتزام البنك بالحفاظ على البيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقال فرناندو موريلو رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في المشرق" بهذه المناسبة : "يسعدنا إطلاق مبادرة راقب الطبيعة الرائدة لجهود تسخير البيانات والأفكار في الحفاظ على التنوّع البيولوجي لبيئتنا الغنية، والتي تنسجم مع التزامنا بالتمويل المستدام والعمل المناخي، وتهدف إلى تقديم مساهمة كبيرة في الجهود العالمية لمكافحة تحديات الحفاظ على النظم البيئية. كما تجسّد هذه المبادرة تعهدنا بالعمل على تحفيز التغيير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها، بناءً على التزام المشرق بتسهيل الوصول إلى أهداف الحياد المناخي في دولة الإمارات، ودعمنا الفعّال لمؤتمر الأطراف COP28 في هذا العام". وأضاف: "بالتوازي مع نشر معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتعزيز التزامنا بالاستدامة البيئية في إطار رؤيتنا الإستراتيجية لمنصّة Climb2Change، يجب أن نتذكر أنّ المستهلكين اليوم أصبحوا أكثر وعيًا بالبيئة من أي وقت مضى. وبهذا، فإن تحوّلنا نحو استخدام البطاقات البلاستيكية المُعاد تدويرها بنسبة 100٪ وغير ذلك من جهودنا المتواصلة لتطوير عروض منتجاتنا، تهدف جميعًا إلى تلبية توقعات المستهلكين المتغيرة، وترسيخ مكانتنا كمؤسسة مالية مسؤولة من الناحيتين البيئية والاجتماعية على حدّ سواء».

من جهتها قالت ليلى مصطفى عبد اللطيف، المدير العام لجمعية الإمارات للطبيعة: " نحن ملتزمون بالحفاظ على التنوع البيولوجي الفريد في دولة الإمارات وحمايته خلال مرحلة يتعرض فيها التوازن الدقيق للطبيعة للخطر. وانطلاقًا من الالتزام الراسخ والمشترك مع المشرق، شرعنا في مبادرة مؤثرة تعتمد على قوّة مفهوم علم المواطنة، وهم أولئك الأفراد المتميزين الذين يمشون على الأرض ويتطلعون نحو السماء، ويستكشفون الموارد التي ترسم جمال الطبيعة في دولة الإمارات". وتعتمد مبادرة راقب الطبيعة على نهج فريد من نوعه؛ حيث تقوم بإشراك الأفراد والأسر والمؤسسات وصانعي القرار وقيادات المستقبل في جمع البيانات ومشاركة المجتمع أيضًا من خلال برنامج قادة التغيير السنوي الذي تنظمه جمعية الإمارات للطبيعة، والذي يضم أكثر من 4000 شخص من صانعي التغيير النشطين. وإلى جانب أفراد المجتمع، سيستخدم خبراء الحفاظ على البيئة أدوات علمية متقدمة وتقنيات مراقبة لجمع البيانات المعقدة وتنفيذ إجراءات حماية الموائل، مما يساهم في إعادة الحياة البرية للموائل المختلفة في جميع أنحاء البلاد. وسيتم التركيز بشكل خاص على الحفاظ على الأنواع الرئيسية مثل الوشق، وثعلب بلانفورد، وقنفذ براندت، والبومة والنسر العربي والطهر العربي.

مدير عام (آيرينا): رئاسة الإمارات لـ COP28 قادت نحو توفير الاستجابة التي نحتاجها

•• دبي -وام:

أكد فرانشيسكو لا كاميرا، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "آيرينا"، أن مؤتمر الأطراف «COP28» يختلف عن النسخ السابقة من مؤتمرات المناخ، كونه أول مؤتمر سيشهد مناقشة ما يعرف بالتقييم أو الاستعراض العالمي الذي ستقوم من خلاله باستعراض ما قامت به لتنفيذ اتفاق باريس، ليظهر بوضوح أن الدول لم تؤد ما هو مطلوب منها لتتماشى مع تنفيذ الاتفاق.

وأفاد بأن نتائج التقييم تقودنا إلى ما نتوقعه من مؤتمر الأطراف، وإلى بناء فهم واضح للفجوة بين موقعنا الحالي والموقع الذي ينبغي أن نكون فيه، والفجوات التي يجب علينا سدّها، مؤكداً أهمية أن نصل إلى نقطة نقيّم فيها ما فعلناه وما يجب أن نفعله.وقال: "إن التقييم يجب أن يقودنا إلى الطريقة التي يمكننا من خلالها إعادة السفينة إلى المسار الصحيح".وحول دعوات بعض الدول لتنفيذ التعهدات والمساعدة لا سيما فيما يخص التمويل، أكد أن هذا صحيح تماماً، داعياً إلى إعادة صياغة آليات عمل التعاون الدولي، خاصة في قارة إفريقيا، وجنوب شرق آسيا، حيث يعتبر بناء البنى التحتية أمراً ضرورياً، معرباً عن أمله في أن يقود ذلك إلى تقليل التفاوت على المديين المتوسط والطويل.وأضاف مدير عام "آيرينا": "نرى زخماً متزايداً فيما يخص المساعدة وتقليص التفاوت"، لافتاً إلى أن رئاسة الإمارات لمؤتمر الأطراف «COP28» قادت بشكل جيد نحو توفير الاستجابة التي نحتاجها.وأكد فرانشيسكو لا كاميرا، أهمية الطاقة المتجددة في وضعنا على المسار الصحيح وقيادتنا للوصول إلى الأهداف المناخية، مشيراً إلى أن المنطقة تشهد تقدماً كبيراً في مجال الطاقات المتجددة، لافتا إلى التقدم الذي تحرزه بعض البلدان بقيادة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، اللتين أطلقتا إستراتيجيات الانبعاثات الصفرية، وطورتا خارطة طريق للهيدروجين الأخضر.وأشار إلى ضرورة القيام بالمزيد لتحقيق الأهداف الطموحة لخفض الانبعاثات، التي حددتها المنظمات الدولية.

المنطقة الخضراء يشرف عليها ويديرها فريق رئاسة COP28

COP28.. المنطقة الخضراء مركز رئيسي لفعاليات وأنشطة المهتمين بقضايا المناخ

- بدءاً من 3 ديسمبر الجاري تستقبل جميع الحضور طوال أسبوعي مؤتمر COP28
- تستضيف أكبر تجمع في العالم للمهتمين والمعنيين بمجال تغير المناخ
- تشهد أكثر من 300 جلسة حوارية ونقاشية حول مجالات الاستدامة وتغير المناخ

•• أبوظبي -وام:

تمثل المنطقة الخضراء في مؤتمر الأطراف COP28 التي يشرف عليها ويديرها فريق رئاسة المؤتمر مركزاً رئيسياً لفعاليات وأنشطة المهتمين بقضايا المناخ بما يسهم في تعزيز تجربة الزوار إلى أهم حدث مناخي على مستوى العالم تستضيفه الإمارات من خلال المشاركة في الحوارات البناءة الخاصة بالعمل المناخي.وتستقبل المنطقة الخضراء بدءاً من 3 ديسمبر الجاري جميع الحضور والزوار طوال أسبوعي مؤتمر الأطراف COP28 حيث ستكون متاحة للزوار من القطاعين الحكومي والخاص ووسائل الإعلام والشباب والمنظمات غير الحكومية إضافة إلى المندوبين وضيوف المنطقة الزرقاء التي تديرها الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.وتعد المنطقة الخضراء بمثابة مساحة تسمح للعمل الجماعي بالمساهمة في تحويل الأفكار والسياسات المناخية إلى نتائج ملموسة من خلال احتواء الجميع لتسريع تحقيق الانتقال في قطاع الطاقة مستندة إلى إرث من المبادرات الهامة التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.وتستضيف المنطقة الخضراء أكبر تجمع في العالم للمهتمين والمعنيين بمجال تغير المناخ وتضم معارض تفاعلية عن موضوعات مناخية مختلفة ومجسمات فنية وعروض أفلام وتشهد أكثر من 300 جلسة حوارية ونقاشية حول مجالات الاستدامة وتغير المناخ. وتتيح المنطقة الخضراء للزوار فرصة التواصل مع أكثر من 200 مجموعة تضم شركات خاصة ومنظمات مجتمع مدني والاطّلاع على أنشطتها وذلك خلال ساعات العمل الرسمية للمنطقة الخضراء من 10 صباحاً وحتى 6 مساء فيما تقام بعض الفعاليات بعد مواعيد العمل الرسمية بين الساعة 6 إلى 10 مساء .

ويتيح COP28 للراغبين في زيارة المنطقة الخضراء حجز تذاكرهم عبر Cop28.com/greenpass كما يوفر الموقع الإلكتروني للمؤتمر خريطة مفصّلة للمنطقة الخضراء لضمان تسهيل المشاركة والاستفادة من برنامج فعاليات المنطقة ويُسمح بدخول الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 12 عاماً أو أقل بدون تذاكر.الجدير بالذكر أن دخول المنطقة الخضراء متاحاً لحاملي التذاكر بدءاً من يوم 3 ديسمبر حتى ختام المؤتمر في 12 ديسمبر الجاري .وتقدم المراكز المتخصصة فرصاً للأفراد المهتمين بتغير المناخ من أجل التعلم وتطوير مهارات جديدة والتعاون لإيجاد حلول لمواجهة تغير المناخ.

وتشمل :

مركز الانتقال في قطاع الطاقة .

يشكل مركز التحول في قطاع الطاقة منصة للتواصل والتعاون ومشاركة الرؤى والاستراتيجيات والحلول لمواجهة تغير المناخ ويوفر مركزاً للقادة والمبتكرين لعرض خطط الاستدامة الخاصة بهم وإقامة شراكات استراتيجية تساهم بتسريع تحقيق الحياد المناخي.

مركز المعرفة

يمثل المركز منصة لجمع المنظمات غير الحكومية والوزارات الإماراتية والجهات الحكومية المحلية الأخرى وشركاؤها لتقديم تجاربهم ذات المواضيع المتخصصة والتي تهدف لإيجاد الحلول ومواجهة التحديات الهامة الناتجة من تغير المناخ كما يوفر المركز مساحة للتواصل والاستراحة حيث يتم تقديم المشروبات والوجبات الخفيفة.

مركز التمويل المناخي

يأتي مركز التمويل المناخي في صميم مساعي COP28 لتحقيق نقلة نوعية في الجهود الخاصة بتفعيل العمل المناخي ويستضيف أهم الجهات العالمية الفاعلة في قطاع التمويل حيث يشهد العديد من النقاشات وطرح الأفكار والإعلان عن تطبيق الالتزامات الخاصة بالمواضيع المناخية الحيوية إلى واقع ملموس مثل أسواق الكربون الطوعية ورأس المال الأخضر والتمويل العالمي ومسارات تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة والتحول العادل نحو اقتصاد أكثر مرونة لمواجهة تداعيات تغير المناخ بالنسبة للاقتصادات الناشئة والدول النامية ويساعد المركز من خلال ديناميكية الحوارات التي يستضيفها على وضع مسار نحو مستقبل أخضر أكثر مرونة حيث سيتم تطوير وإعادة هيكلية منظومة التمويل المناخي العالمي من خلال أطر عمل جديدة لتحقيق تأثير ملموس وفعال.

مركز التكنولوجيا والابتكار

يشكل مركز التكنولوجيا والابتكار منصة تلتقي فيه التكنولوجيا الحديثة والأفكار والرؤى التقدمية الطامحة لإيجاد حلول مبتكرة تستهدف التصدي لتغير المناخ والحفاظ على إمكانية تحقيق هدف تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة ويمثل المركز محفزاً لمساعدة الحكومات والشركات والمجتمع المدني على التعاون والاستفادة من تكنولوجيا تغير المناخ لمعالجة أكثر القضايا التي تواجه البشرية إلحاحاً.

/قرية الشركات الناشئة/.

تقدم القرية مساحة مخصصة ضمن مركز التكنولوجيا والابتكار وتضم أكثر من 100 شركة ناشئة متخصصة في تكنولوجيا تغير المناخ تتيح للجمهور التفاعل مع هذه الشركات والتعرف على ابتكاراتها وأحدث التقنيات الخاصة بمواجهة تغير المناخ.

المركز الإنساني

يعمل المركز الإنساني على زيادة الوعي حول تداعيات تغير المناخ وتأثيرها على البشر والحياة ويهدف لإلهام الزوار من أجل اتخاذ إجراءات لمعالجة المخاطر المتعلقة بتغير المناخ. ويضم مبادرات من العديد من الشركاء والأطراف ذات المصلحة مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمحلية ومجموعات المجتمع المدني وممثلي المجتمعات الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ.

مركز الشباب

يوفر مركز الشباب مساحة آمنة تحتوي الشباب لاستضافة الأحداث والمشاركة ومناقشة الأفكار واستكشاف حلول تغير المناخ من منظور الشباب ويتم تشغيله بالشراكة مع فريق رائدة المناخ للشباب وبالتعاون مع المؤسسة الاتحادية للشباب ويعد مكاناً شاملاً للتواصل والاستراحة واستضافة الأنشطة الثقافية.

مركز التعليم الأخضر

تتم إدارة مركز التعليم الأخضر بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم ويعرف أيضاً باسم "إرث أرض زايد" ويجمع المسؤولين الحكوميين وصناع السياسات، والخبراء والطلاب والمعلمين وطلاب المدارس والجامعات وممثلي الجهات الحكومية والخاصة لمناقشة وتعلم ومشاركة المعرفة حول التعليم المناخي بموجب إطار عمل شراكة التعليم الأخضر.

وزيرة البيئة المصرية لـ «وام»:

مصر تستضيف أول مركز تميز للتكيف مع آثار التغير المناخي للدول الأفريقية

تفعيل صندوق الخسائر والأضرار خلال قمة المناخ الحالية بالإمارات إنجاز تاريخي

•• دبي -وام:

أكدت معالي الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة في جمهورية مصر العربية خلال مشاركتها فى فعاليات قمة المناخ COP28 بدبي أن اختيار مصر لاستضافة أول مركزالتميز للتكيف مع آثار التغير المناخي للدول الأفريقية دليل على الدور المحوري والريادي لبلادها في القارة الإفريقية مثمنة استضافة الإمارت لـ COP28 بعد النسخة السابقة OP27 بمدينة شرم الشيخ المصرية.

وأشادت معاليها بالدور الفعال لدولة الإمارات ومصر لدعم جهود مواجهة آثار تغيّر المناخ مؤكدة أهمية ملف المناخ لدول العالم أجمع والخروج بتوصيات هامة ومخرجات واقعية من أجل التنفيذ ليفي بمتطلبات واحتياجات الدول النامية.

وأشارت معاليها في تصريح لوكالة أنباء الإمارات "وام"، خلال مشاركتها فعاليات انطلاق قمة المناخ COP28 إلى أن تفعيل صندوق "الخسائر والأضرار" خلال قمة المناخ الحالية يعتبر انجازا تاريخيا.

وعددت وزيرة البيئة المصرية ، مبادرات بلادها في مجال مواجهة التغيير المناخي ، ومنها أن مصر هي أول دولة خصصت يوما للتنوّع البيولوجي للربط بين فكرة الطبيعة والحفاظ عليها من خلال اطلاق مبادرة "حلول من الطبيعة " قائمة على وضع حلول مبتكرة لحماية الجزر والدول الساحلية من تحديات التغير المناخي لافتة إلى رصد الدول المتقدمة لحزم تمويلية لدعم التكيف للدول الأقل نمواً والدول الجزرية، ودعم الحلول من الطبيعة، بما يحقق طموحات شعوب العالم في الانتقال من مرحلة التعهدات إلى التنفيذ.

وثمنت الجهود الحثيثة للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل الانتهاء من الخطوط العريضة للمبادرة العالمية "حلول من الطبيعة" وتخصيص حزم تمويلية ضمن اتفاقية التنوع البيولوجي.

وعرضت الجهود المصرية خلال فترة رئاستها لمؤتمر تغيّر المناخ بنسخته السابقة «Cop27» مشيرة إلي أن مصر قد وقعت خلال COP27علي أول حزمة تمويلية بالتعاون مع شركاء التنمية بقيمة تقارب الـ 15 مليار دولار لمشروعات تربط الطاقة والغذاء والمياه، وإنشاء المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر برئاسة معالي رئيس الوزراء المصري، فضلاً عن تحديث خطة المساهمات الوطنية من أجل زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة بنسبة 42% بحلول عام 2030 .

وأشارت إلى برنامج حافل للجانب المصري من خلال المشاركة في الجلسات والحوارات والأحداث الجانبية، وفق الأيام المحددة والموضوعة للمؤتمر، مع عرض قصص النجاح المصرية في التعامل مع قضية التغيّرات المناخية.

الإمارات والبرازيل تطلقان تحالفا دوليا لتعزيز العمل المناخي المرتكز على الثقافة

•• دبي -وام:

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية البرازيل الاتحادية مجموعة أصدقاء العمل المناخي المرتكز على الثقافة (GFCBCA)، ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي تحالف دولي يضم مجموعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويهدف إلى حشد الزخم السياسي لدعم الثقافة كركيزة أساسية لإحداث التغيير المنشود في سياسات تغير المناخ.

وجاء إطلاق هذه المجموعة عشية انعقاد مؤتمر الأطراف" COP28".

يهدف هذا التحالف، الذي ترأسه دولة الإمارات والبرازيل، إلى تحفيز العمل المناخي المرتكز على الثقافة؛ وتطوير المبادرات والحلول وعلاقات التعاون التي تدعم دمج الثقافة في العمل المناخي؛ وإفساح المجال أمام جميع الدول والمجتمعات - بصرف النظر عن ثقافاتها أو مواقعها - لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات.

وباعتبارهما الدولتين المضيفتين لمؤتمري الأطراف COP28 وCOP30 على التوالي، ترى كل من دولة الإمارات والبرازيل في اكتمال التقييم العالمي الأول للتقدم المحرز في أهداف اتفاق باريس فرصة مهمة للتأكيد على القيمة التي توفرها الحلول القائمة على الثقافة في مواجهة التحدي البيئي، وذلك من خلال توفير صوت شامل داعم للاعتبارات الثقافية في الحوار المناخي، و تحفيز تغيير السلوكيات للتكيف مع تداعيات التغير المناخي، واستخدام المعارف التقليدية لتصميم حلول عملية.وبهذه المناسبة، قال معالي الشيخ سالم بن خالد القاسمي، وزير الثقافة والرئيس المشارك لمجموعة أصدقاء العمل المناخي المرتكز على الثقافة ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: " تقف دولة الإمارات في مقدمة الدول الساعية لمواجهة التغير المناخي، وننطلق في ذلك من إدراكنا بأن التغير المناخي ليس تحدياً بيئياً وماليا وعلمياً فحسب، بل يشكل كذلك تحدياً ثقافياً. والمحزن في الأمر أن مواقعنا التراثية وتقاليدنا وبيئتنا الطبيعية قد تذهب ضحية للتغيّر المناخي لنخسر معها علاقتنا بماضينا وفهمنا لأنفسنا".

وانطلاقاً من إدراكها للتهديد المتزايد الذي يشكله التغير المناخي على الثقافتين المادية والمعنوية وكذلك على المواقع التراثية حول العالم، ستجمع الإمارات والبرازيل تحالفاً يضم أكثر من 20 دولة خلال مؤتمر الأطراف COP28 للمشاركة في أول اجتماع وزاري رفيع المستوى يُعنى بالعمل المناخي القائم على الثقافة.وقالت معالي مارجريث مينيزيس، وزيرة الثقافة في جمهورية البرازيل الاتحادية والرئيس المشارك لمجموعة أصدقاء العمل المناخي المرتكز على الثقافة : "على الرغم من أن تراثنا الثقافي مهدد بسبب تغير المناخ، إلا أننا نجد في الثقافة الموارد الأساسية التي تساعدنا على الحد من آثار التغير المناخي والتكيف معه، فالثقافة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحل. وقد تم تشكيل هذا التحالف لضمان أن يسير العمل المناخي المرتكز على الثقافة جنباً إلى جنب مع اجتماعات مؤتمر الأطراف COP28، مما يضمن للثقافة مكاناً مشروعاً في الحوار المناخي".وأضافت معاليها: "لدى البرازيل العديد من المصالح المرتبطة بهذا الطرح؛ فهي من جهة معقل للتنوع البيولوجي ولديها الكثير من الأمثلة لدور المعرفة المحلية والتقنيات الاجتماعية في تقديم الحلول. ومن جهة أخرى، يواجه بلدنا تحديات هائلة فيما يتعلق بالحد من آثار التغير المناخي والتكيف معه. ونتمنى أن تصل هذه الرسالة إلى الجميع، وأن تساهم في تعزيز الوعي، والأهم من ذلك أن تؤدي إلى صحوة تحفّز البشرية للشروع في تغيير مسارها. ومن خلال العمل معاً، هنا في الإمارات أولاً، وعلى مر السنوات المقبلة قبل انعقاد مؤتمر الأطراف COP30 في البرازيل، نأمل في اكتساب الزخم السياسي المطلوب لعمل متعدد الأطراف على المستوى المطلوب من الكفاءة والاتساق والفعالية".

نائبة وزير التخطيط في جمهورية الدومنيكان: الإمارات لعبت دورا محوريا في تفعيل صندوق المناخ العالمي

•• دبي -وام:

أكدت ميلاغروس دي كامبس، نائبة وزير التخطيط والتعاون الدولي وتغير المناخ في جمهورية الدومينيكان، أن دولة الإمارات العربية المتحدة لعبت دورًا محوريًا في تفعيل الصندوق العالمي للمناخ في اليوم الأول من قمة COP28. وفي تصريحات لوكالة أنباء الإمارات (وام)، أشادت دي كامبس بـ قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة في التغلب على المفاوضات وتحقيق هذا الإنجاز التاريخي.. وقالت "هذا القرار حيوي بالنسبة لنا"، مؤكدة على أهمية الصندوق بالنسبة لدولة مثل جمهورية الدومينيكان.

وأضافت أنه طالما كانت جمهورية الدومينيكان في طليعة الدول الداعية إلى هذه الآلية الضرورية. وبصفتها المفاوضة الوزارية الرئيسية لتحالف الدول الجزرية الصغيرة (AOSIS) على مدار السنوات الثلاث الماضية، فإننا ندرك تمامًا التحديات الهائلة التي تواجهها الدول الجزرية الواقعة على خطوط المواجهة في تغير المناخ.

يذكر أن جمهورية الدومينيكان تقع في "مسار الأعاصير"، وتتحمل عواصف شديدة بشكل متزايد. واستشهدت دي كامبس في هذا الصدد بالفيضانات التي اجتاحت سانتو دومينغو الأسبوع الماضي.

وأضافت أن ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل الشواطئ وانتشار السرجاسوم - وهو نوع من الأعشاب البحرية السامة الذي يضرب السواحل والحياة البحرية - هي شواهد إضافية على الوضع "فعندما يبدأ السرجاسوم في التحلل على الشاطئ، فإنه يصبح قاتلاً للأنواع المحيطة». وكان وفد الدومينيكان المشارك في قمة المناخ قد وصل إلى الدولة بقيادة ميغيل دي خيسوس سييرا هاتون وزير البيئة والموارد الطبيعية إلى مؤتمر الأطراف COP28 بآمال كبيرة، مع دافع الحاجة الملحة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وتعد عملية تفعيل صندوق المناخ العالمي خطوة مهمة نحو تحقيق هذا الهدف الحيوي ودعم الدول الضعيفة في مكافحتها لتغير المناخ.

تدوير تتعاون مع أكواجرين لإعادة تدوير مخلفات الطعام

•• أبوظبي-وام:

أعلنت تدوير (شركة أبوظبي لإدارة النفايات) وبالتعاون مع شركة "أكواجرين" عن إطلاق مشروع تجريبي تقدر قيمته بحوالي (2.5 مليون دولار أمريكي) لإعادة تدوير مخلفات الطعام والنفايات بغرض استخدامها في زراعة الأغذية في التربة الرملية عبر تبني حلول لتحسين التربة.

وتقدّم شركة "أكواجرين" تقنية مبتكرة لتحسين التربة باستخدام النفايات العضوية التي يمكنها امتصاص ما يصل إلى 30 مرة من كتلتها في الماء وذلك لتوفير العناصر الغذائية اللازمة للمحاصيل الزراعية مع تقليل الحاجة إلى استخدام الأسمدة غير العضوية بنسبة 50%.

ويحظى المشروع بدعم من صندوق البحث والتطوير التابع ل "القابضة» (ADQ) ويعتبر الصندوق الذي تبلغ قيمته 100 مليون درهم وجرى إطلاقه في العام 2022 جزءاً من مختبر النمو لدى "القابضة» (ADQ) ومنصة تجمع أبرز الخبراء والمتخصصين من مختلف شركات القابضة للعمل معاً على تحقيق مستهدفات الشركة في تسريع الابتكار والبحث والتطوير مع التركيز على فتح آفاق جديدة من الفرص لتعزيز النمو والاستدامة عبر القطاعات الحيوية بما يسهم في دعم نمو اقتصاد دولة الإمارات.

وقال المهندس علي الظاهري العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لتدوير (شركة أبوظبي لإدارة النفايات) "نفخر بالشراكة مع "أكواجرين" الشركة المطورة لتقنيات وحلول مبتكرة صديقة للبيئة للعمل على تحسين التربة والمساهمة في تعزيز القيمة الاقتصادية المضافة لإعادة التدوير في قطاع إدارة النفايات.

وأضاف "خلال العمل معاً سنتمكن من إحداث أثر إيجابي وتعزيز الزراعة المستدامة إلى جانب تحقيق تقدم ملموس نحو خفض الانبعاثات وتعزيز الأمن الغذائي والمائي على مستوى الدولة والعالم».

ومن جانبه قال بول سميث الرئيس التنفيذي لشركة "أكواجرين" سيسهم هذا التعاون في تعزيز نمو أعمال الشركة وتطورها وبالتعاون مع "تدوير" وبدعم من "القابضة» (ADQ)كشريك استراتيجي سنتمكن من المساهمة من خلال التقنيات والحلول المبتكرة التي نوفرها في مواجهة التحديات الخمسة الرئيسية التي تواجه الأمن الغذائي في دولة الإمارات والعالم ككل».

ويشهد المشروع إنشاء أول منشأة إنتاج «أكواجرين» على نطاق تجاري في إمارة أبوظبي وذلك لتحويل النفايات الناتجة عن صناعة الأغذية العضوية ومخلفات الطعام واستخدامها لإنتاج الغذاء وتقليل استخدام المياه والأسمدة في الزراعة والبستنة بدلاً من إرسالها إلى مطامر النفايات ما يسهم في تحويل الكربون بعيدًا عن الغلاف الجوي وإعادته إلى الأرض.

رئيس وزراء جزر البهاما «وام»: على العالم الصناعي الوفاء بتعهداته للحد من البصمة الكربونية

•• دبي-وام:

قال فيليب ديفيس، رئيس وزراء جزر البهاما ، إن الهدف من المشاركة في مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP28"، هو حث العالم الصناعي وتوعيته بأهمية الالتزام بالتعهدات التي قطعها على مدى السنوات العديدة الماضية، للتحرك للحد من البصمة الكربونية، ولمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف مع التغير المناخي، ولضمان أن يتم سد الفجوة المالية.

وأضاف، في تصريح لوكالة أنباء الإمارات"وام" على هامش مشاركته في مؤتمر " COP28": " إن جزر البهاما تعد واحدة من الدول الجزرية الأكثر عرضة للخطر فيما يتعلق بعواقب تغير المناخ، فهي تقع في ممر الأعاصير في منطقة البحر الكاريبي، وتبلغ مساحتها أكثر من 100 ألف ميل مربع، وأعلى نقطة لديها هي 206 أقدام فوق مستوى سطح البحر وهي منطقة صغيرة جدًا، أما بقية بلادنا فهي أقل من ثلاثة أمتار فوق مستوى سطح البحر". وأكد : " أنه من المهم أن يفهم العالم، وخاصة العالم الصناعي، أن البلدان مثل دولنا، والدول الجزرية الصغيرة النامية مثل دولتنا، لم تعد ترى في التغير المناخي تهديداً، إذ أصبح الآن حقيقة واقعة اليوم"..

داعياً إلى التحرك والعمل للتصدي لمخاطر التغير المناخي، مشيرا إلى أنه وعلى الرغم من الاجتماعات التي عقدت على مدار السنوات الماضية، لم يتم التوصل إلى الحلول المناسبة. وقال : " في منطقتنا الأعاصير أكثر تواتراً، وفي مناطق أخرى من العالم هناك العواصف، وموجات الحرارة والفيضانات وحرائق الغابات، لافتاً إلى أنها الفترة الأكثر سخونة في العالم على الإطلاق، وذلك بسبب التغير المناخي". ولفت إلى أن المسألة باتت تتعدى العدالة المناخية، مؤكداً أنه على البلدان الصناعية أن تدرك أنه من مصلحتها أن تفعل شيئاً ما، وإلا فستتعرض لعواقب تغير المناخ، وسيخسرون ناتجهم المحلي الإجمالي بنحو 30% إذا لم يحدث شيء خلال السنوات العشر أو العشرين المقبلة. وحول COP28، أعرب رئيس وزراء جزر البهاما عن تفاؤله بهذا المؤتمر، والذي يأمل أن يخرج بنتائج إيجابية للتصدي لظاهرة التغير المناخي.

منظومة متكاملة تدعم مستهدفات حملة استدامة وطنية استعداداً لاستضافة COP28

الغذاء المستدام.. استراتيجية إماراتية فعَّالة تسرِّع التعافي من تداعيات التحديات المناخية

•• أبوظبي-وام:

تبنت دولة الإمارات إستراتيجيات فعالة لتعزيز قدراتها لإنتاج الغذاء بشكل مستدام، وذلك عبر التوسع في تبنّي نظم الزراعة الحديثة، وتحفيز القطاع الخاص وجهات التمويل ورواد الأعمال على الاستثمار في النظم الحديثة، بعد أن فرضت ظاهرة التغير المناخي تحديات على جميع الدول، الأمر الذي استدعى موقفاً عالمياً لوضع خطط وإستراتيجيات تحد من هذه التداعيات.

وكانت دولة الإمارات سباقة في تبني الخطط والحلول العملية التي تحافظ على كوكب الأرض وتسعى إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وزيادة فعالية واستثمارات الطاقة النظيفة، وبادرت لوضع إستراتيجيات نوعية تضمن ترسيخ مبادئ استدامة النظام الغذائي، باعتباره يمثل فرصة كبيرة للحد من تغير المناخ والتكيف معه، وتعزيز الصحة العامة.

وتعمل دولة الإمارات بوتيرة فعالة لتحويل أنظمتها الغذائية إلى أنظمة مستدامة من خلال توظيف التقنيات الحديثة والاستفادة من الحلول الابتكارية وتعزيز التعاون والشراكات بين كافة مكونات المجتمع المحلي في المقام الأول، والتعاون العالمي بشكل عام، حيث وضعت دولة الإمارات هدفاً طموحاً يتمثل في تبوؤ مركز عالمي في مؤشر الأمن الغذائي القائم على الابتكار، وتحول الدولة إلى مُصدّر رئيسي لحلول التقنيات الزراعية الذكية مناخياً. ولا يقتصر تأثير الغذاء الذي يتم استهلاكه على صحة الأفراد فحسب، ولكن يمتد إلى كوكب الأرض عموماً؛ حيث يعتبر النظام الغذائي العالمي المساهم الأكبر في فقدان التنوع البيولوجي، وزوال الغابات، والجفاف، وتلوث المياه العذبة، وتداعي الحياة المائية، كما أنه ثاني أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري بعد صناعة الطاقة.وانطلاقاً من كون الأمن الغذائي يعد أولوية في دولة الإمارات، وأحد أهم المؤشرات الحيوية على فعالية وكفاءة السياسات الحكومية والتنموية والاقتصادية والبيئية؛ تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051، في العام 2018، وشكّلت ركيزة مهمة لترسيخ منظومة متكاملة لإنتاج الغذاء المستدام، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، عبر تحديد عناصر سلة الغذاء الوطنية، التي تتضمن 18 نوعاً رئيساً، لتكون الإمارات الأفضل عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي بحلول عام 2051.وتأتي مبادرة الغذاء المستدام منسجمة مع محور «الأثر»، ضمن حملة «استدامة وطنية» التي تم إطلاقها مؤخراً تزامناً مع الاستعدادات لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «COP28» الذي يُعقد خلال الفترة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر من العام الجاري في مدينة إكسبو دبي. وتهدف حملة "استدامة وطنية" إلى نشر الوعي حول قضايا الاستدامة البيئية، وتشجيع المشاركة المجتمعية، ودعم الإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالعمل المناخي، بما يحقق التأثير الإيجابي على سلوك الأفراد ومسؤولياتهم، وصولاً لمجتمع واعٍ بيئياً.

- مبادرات وطنية.

وركزت الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 على تطوير إنتاج محلي مستدام، وتكريس التقنيات الذكية في إنتاج الغذاء، وتفعيل المبادرات لتعزيز قدرات البحث والتطوير، والاستفادة من البنية التحتية واللوجستية ذات المواصفات العالمية في الإمارات لتنويع مصادر الغذاء وبناء جيل يمتلك الرغبة والمعرفة في اختيار غذاء صحي ومناسب، مع ضرورة العمل على مواجهة جميع أنواع الهدر وسوء استغلال الموارد الطبيعية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن العالم يهدر 1.3 مليار طن من الأغذية سنوياً.وترسيخاً لنهج استدامة الغذاء، أطلقت دولة الإمارات في يونيو 2020 النظام الوطني للزراعة المستدامة الذي يهدف إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في الدولة للمحاصيل الزراعية المستهدفة بمعدل سنوي يبلغ 5 بالمئة، وتحسين المردود الاقتصادي للمزرعة بواقع 10 بالمئة سنوياً، وزيادة القوى العاملة في المجال بمعدل 5 بالمئة سنوياً، وترشيد كمية المياه المستخدمة في وحدة الإنتاج بواقع 15 بالمئة سنوياً.

كما أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة في مارس 2023 «الحوار الوطني للأمن الغذائي» حيث تم التركيز على تعزيز استدامة الغذاء، والابتكار في قطاع الزراعة، وتسويق المنتجات الزراعية المحلية في ظل الاستدامة، مع الاهتمام بعملية التحول إلى أنماط الاستهلاك الغذائي المستدامة، ومناقشة التحديات والفرص لتعزيز الأمن الغذائي في الدولة.وكشف مصرف الإمارات للتنمية عن برنامج تمويل التكنولوجيا الزراعية الأول من نوعه في دولة الإمارات، وأعلن عن رصد محفظة مالية بقيمة 100 مليون درهم لدعم تمويل مشاريع الأمن الغذائي الحيوية في الدولة، حيث يهدف البرنامج إلى دعم بناء قطاع زراعي وطني مستدام ومزدهر، وتمكين دولة الإمارات من تبوّؤ مكانة رائدة عالمياً في مجال الابتكار الزراعي وبما يواكب الرؤية الطموحة لتعزيز الأمن الغذائي.واعتمدت الإمارات تشكيل مجلس للأمن الغذائي لتعزيز منظومة حوكمة ملف الأمن الغذائي بين مختلف الجهات في الدولة، وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

ومن المبادرات الرائدة في قطاع استدامة الغذاء «مبادرة نعمة» المبادرة الوطنية للحد من فقد وهدر الغذاء، التي تأسست في مارس 2022، بتعاون مشترك بين وزارة التغير المناخي والبيئة، و«مؤسسة الإمارات»، وتهدف إلى تنسيق الجهود الوطنية للحد من فقد وهدر الغذاء بنسبة 50% بحلول عام 2030، كما تواصل هيئة الهلال الأحمر الإماراتي تنفيذ مشروع حفظ النعمة، الذي بدأ منذ عام 2004، للحد من الإسراف في استهلاك المواد الغذائية.ويعد بنك الإمارات للطعام، الذي تم إطلاقه في عام 2017 تحت مظلة مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، أحد أبرز الجهات في دولة الإمارات التي تعمل على إدارة فائض الطعام وتقليل هدره، وتوزيع الطعام الصالح للاستهلاك على أكبر عدد من المستفيدين داخل الدولة وخارجها، حيث وزع البنك منذ تأسيسه أكثر من 50 مليون وجبة.

وتعمل مناطق خليفة الاقتصادية أبوظبي - مجموعة كيزاد على تطوير بنى تحتية تعزز مساعي إمارة أبوظبي للاستدامة الغذائية وضمان الأمن الغذائي وتقليل مستويات الهدر والتلف، عبر توفير منظومات متكاملة تدعم إنتاج وتجارة المواد الغذائية والبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الأغذية، لتشجيع الاستثمار في آليات إنتاج الغذاء المستدام وتحقيق أهداف الإستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي وترسيخ منظومة الغذاء المستدام في دولة الإمارات.ويضم قطاع التكنولوجيا الزراعية في كيزاد مختبرات بحثية متقدمة ومرافق لإدارة النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي ويوفر بيئة تشغيلية خالية من الملوثات لتشجيع الاستثمار في تطوير التقنيات الحديثة واستخدامها في تحسين جودة المواد الغذائية وزيادة إنتاجيتها واستدامتها. وتعمل مجموعة كيزاد حالياً بالشراكة مع مجموعة غسان عبود على تطوير مركز أبوظبي للأغذية على مساحة 3.3 كم2 كأكبر مركز لتجارة الأغذية في المنطقة، والمركز مجهز ببنية تحتية متطورة ومنشآت للتخزين البارد والجاف، وشبكة من مزوّدي الخدمات اللوجستية والخدمات الحكومية وخدمات الدعم التجاري، كما سيتم تطبيق معايير الصحة والسلامة الغذائية الدولية لضمان جودة المنتجات وسلامة المستهلك.

- منصات إلكترونية

ولتسهيل وصول أفراد المجتمع بشكل سريع وآمن إلى احتياجاتهم التي تخدم منظومة استدامة الغذاء، تم إطلاق العديد من المنصات الإلكترونية في مجالات مختلفة، حيث أطلق مكتب الأمن الغذائي والمائي في دولة الإمارات منصة «أبحاث الغذاء الإلكترونية» المفتوحة عبر موقعه الإلكتروني الرسمي والتي تعد الأولى من نوعها في المنطقة..

وتتيح المنصة تعريف الأفراد ومختلف الجهات على أحدث نتائج جهود البحث والتطوير وتطبيق التقنيات الحديثة في مجال الأمن الغذائي، وكذلك تشجيع الاستثمار في آليات إنتاج الغذاء المستدام لضمان توافر سبل التنمية والازدهار للأجيال الحالية والمستقبلية.وتستعد هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية لإطلاق منصة متكاملة لبيانات الأمن الغذائي والزراعة تقوم على توفير البيانات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات ذات الصلة بالأمن الغذائي.

- إنجازات عالمية.

وحققت استراتيجية الإمارات في الأمن الغذائي وتشجيع أنماط الغذاء المستدام نتائج عالمية، حيث جاءت دولة الإمارات ضمن قائمة ضمت 4 دول فقط على مستوى العالم يمتلك جميع سكانها دون استثناء قدرة تحمل كلفة النمط الغذائي الصحي وذلك وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، كما تصدرت الإمارات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمؤشر العالمي للأمن الغذائي 2022 الصادر عن «إيكونوميست إيمباكت»، مقارنة بالمرتبة الـ 3 على المؤشر للعام 2021، وجاءت الإمارات بحسب تصنيفات المؤشر في المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المؤشر الإجمالي الرئيسي للأمن الغذائي، واحتلت المرتبة الأولى في المؤشر الفرعي لتوافر الغذاء، والمرتبة الثانية في مستوى جودة وسلامة الغذاء.

- تعاون دولي.

ونجحت دولة الإمارات في تدعيم منظومة أمنها الغذائي عبر سلسلة متكاملة من الإجراءات تتمثل في رفع مستوى التعاون مع الدول والأسواق على مستوى العالم، وتنويع مصادر الاستيراد، إضافة إلى الاستكشاف الدائم للأسواق التي يمكن الاستيراد منها بما يضمن تطبيق أعلى المعايير العالمية لأمن وسلامة الغذاء.

وأطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة ووزارة الصحة ووقاية المجتمع، وجمعية الإمارات للطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» حملة توعوية تحت شعار «الغذاء من أجل الحياة»، وذلك ضمن فعاليات قمة مستقبل الغذاء في فبراير 2022، وهدفت الحملة إلى تثقيف الناس والتفاعل معهم حول تأثير اختياراتهم الغذائية على صحتهم وسلامة كوكب الأرض.ووقّعت أبو ظبي على «ميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية»، ويعتبر من أهم المبادرات العالمية، ويضم أكثر من 250 مدينة، ويمثل ما مجموعه 450 مليون نسمة، بحيث يقدم توصيات وإجراءات ترتبط بدعم النظم الغذائية المستدامة.

كما وقعت هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية اتفاقية تعاون مع Hub71، منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي، لتسريع تطوير واعتماد التقنيات الرائدة في مجال الزراعة وسلامة الأغذية والأمن الغذائي والحيوي. واستضافت الإمارات أعمال قمة مستقبل الغذاء والمعرض العالمي للتقنيات الزراعية والابتكار في مركز دبي للمعارض في موقع إكسبو 2020 دبي، بمشاركة أكثر من 100 من القادة العالميين وأكثر من 140 جهة عارضة و50 شركة ناشئة من أكثر من 60 دولة، وشهدت حوارات مهمة لتسريع التحول العالمي نحو أنظمة الغذاء المستدام.

ترينـدز يدشن جناحه في COP28

إصدارات وأنشطة وفعاليات ومبادرة لتعزيز الوعي البيئي وتأكيد أهمية الدور البحثي

•• أبوظبي -الفجر:

دشن مركز ترينـدز للبحوث والاستشارات جناحه في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ "COP28"، الذي انطلقت فعالياته في مدينة إكسبو دبي ويستمر حتى 12 ديسمبر 2023. وتأتي مشاركة "ترينـدز" في المؤتمر في إطار تأكيده على أهمية دوره المعرفي والبحثي، ومساهماته في جهود تعزيز الوعي البيئي ومواجهة تغير المناخ. ويتضمن جناح "ترينـدز" في المؤتمر الصديق للبيئة ، والمصنوع من الاخشاب المضادة للحريق ، ومزين بالاشجار الطبيعية،عدداً من إصداراته البحثية، المستخدم في طباعتها الخشب المضاد للحريق وتتصل بقضية المناخ والاستدامة، بالإضافة إلى فعاليات خاصة ومبتكره تعزز الوعي البيئي وتربط بين ثقافة الفن والبيئة. وقال الدكتور محمد عبدالله العلي، الرئيس التنفيذي لـ"ترينـدز"، لدى تدشينه الجناح بحضور عدد من الباحثين والمهتمين وضيوف المؤتمر: "نحن ملتزمون بنشر المعرفة التي تمكّن الشركات والأفراد من حماية كوكبنا، وتشجيع الجهود الجماعية نحو أسلوب حياة مستدام". وأضاف: "يركز مركز ترينـدز خلال مشاركته في "COP28" على تأكيد أهمية الدور المحوري للبحث العلمي في قضايا المناخ والاستدامة، وغيرها من الموضوعات والمجالات، كما يركز على تمكين الشباب، وتعزيز المشاركة المعرفية العالمية؛ لزيادة الوعي حول قضايا المناخ. وتشمل أنشطة "ترينـدز" في المؤتمر أيضاً تنظيم عدد من الفعاليات والندوات العلمية، بالإضافة إلى إطلاق عدد من الدراسات والبحوث حول قضايا المناخ والاستدامة. ومن أبرز أنشطة "ترينـدز" في المؤتمر، المؤتمر السنوي الثالث لمركز ترينـدز بالتعاون مع المجلس الأطلسي في واشنطن حول "الأمن المستدام: الآثار المادية والمعنوية للعمل المناخي"، إضافة الى مؤتمر بالتعاون مع المجلس الأطلسي- تركيا بعنوان "آفاق التعاون في تحول الطاقة من أجل مستقبل مستدام: وجهات نظر دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وبقية دول المنطقة"، وندوة بعنوان "الحراك المناخي الشبابي كمحفز للعمل المناخي"، وندوة أخرى حول الأمن المائي في ظل ظروف التغير المناخي في الإمارات. كما أن هناك ندوات تالية تتركز حول موضوعات صناعة وبناء المستقبل، والعدالة المناخية والتمويل المناخي. ومن المقرر أن يطلق "ترينـدز" في المؤتمر كتابين لمجموعة من الخبراء العالميين، الأول بعنوان "التغير المناخي والتحديات العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا"، والثاني "التغير المناخي: الأبعاد والتوجهات المستقبلية".

عمل يجمع بين الفن والبيئة Transcendence

ويشارك ترينـدز في المنطقة الخضراء بالمؤتمر بعمل فني يحمل اسم "Transcendence" يسلط الضوء على أهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة تغير المناخ. والعمل الفني "Transcendence" عبارة عن مكعب تفاعلي بمقاس 4 × 3 أمتار مع مدخل ومخرج، يتضمن مواد مستدامة معتمدة من قبل مبادرة الأهداف القائمة على العلوم (SBTi). ويهدف العمل الفني إلى تسليط الضوء على أهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة تغير المناخ ..

ويتضمن عدة عناصر فنية مميزة، منها ألواح ثنائية اللون تعكس البيئة المحيطة، ويتغير اللون بناءً على الضوء والمشهد، ولوحة من الطحالب الطبيعية ترمز إلى المرونة والقدرة على التكيف، ولوحة من المواد النشطة حرارياً يتغير لونها بلمسة إنسانية، وترمز إلى التأثير البشري على البيئة. كما يتضمن كاميرا تكشف النشاط الحراري، وتوضح كيف يؤثر الحضور والحركة داخل العمل الفني على البيئة.

مدير هيئة الطيران المدني لـ «وام»: COP28 سيعيد العالم إلى المسار الصحيح للعمل المناخي

•• دبي-وام:

قال سعادة سيف محمد السويدي مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني، إن انطلاق أعمال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP28"، يجعلنا أكثر تفاؤلا وثقة بشأن مخرجات هذا المؤتمر لإعادة العالم إلى المسار الصحيح للعمل المناخي. وأضاف السويدي، في تصريحات لوكالة أنباء الإمارات "وام"، أن "COP28" سيسهم في إحداث نقلة نوعية في الجهود الدولية للتصدي لتحديات الاحتباس الحراري والتي تشكل أحد أبرز الأزمات التي تؤرق العالم أجمع في وقتنا الحاضر. وأشار السويدي إلى أن التعامل مع التحديات المناخية لم يعد خيارًا بل أصبح ضرورة لضمان استمرارية النمو، مشيراً إلى أن دولة الإمارات قطعت شوطا كبيرا في تهيئة بيئة مناسبة للتحول نحو نموذج اقتصادي مستدام والالتزام بالهدف الطموح في الوصول إلى صفر انبعاثات كربونية بحلول عام 2050. وأكد السويدي على أن احتضان دولة الإمارات لمؤتمر "COP28" وسط هذا الحضور الدولي الضخم، يؤكد الدور الريادي للدولة وقيادتها لهذا الملف إقليميا وتأثيرها عالميا وثقة العالم في قيادة الإمارات لمختلف القطاعات. وأشار السويدي إلى أن قطاع الطيران المدني الدولي من أوائل القطاعات التي تبنت مبادرات لخفض الانبعاثات الكربونية، وقد أكد القطاع قبل أيام خلال مؤتمر الطيران والوقود البديل بدبي، الذي جمع قادة العالم المختصين، وحضور أكثر من 40 وزيرا في قطاع الطاقة والطيران والمالية، التزامه من خلال إعلان "إطار دبي العالمي لوقود الطيران المستدام" العمل على خفض انبعاثات الكربون بنسبة 5% بحلول عام 2030، وتسريع أليات إنتاج الوقود المستدام. وقال مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني، انه سيتم إدراج مخرجات "إطار دبي العالمي" وكل ما تم في قطاع الطيران خلال العام الجاري ضمن أعمال مؤتمر الأطراف "COP28"، مشيراً إلى أن هذه المخرجات ستُشكل الحجر الأساس للتعاون الدولي.

وأضاف السويدي: "نؤمن بأن آفاق العمل المشترك هذه تُبشر بمرحلة جديدة من التقدم والتطور وتخلق فرص جديدة للاستثمار، تخدم الأجندة التنموية العالمية وتحقق الهدف العالمي الطموح طويل الأجل الذي التزمنا به جميعاً للوصول إلى صفر انبعاثات كربونية بحلول عام 2050." ونجحت منظمة الطيران المدني الدولي "إيكاو"، في التوصل إلى اتفاق دولي بشأن إطار عالمي لوقود الطيران المنخفض الكربون والوقود المستدام، وأنواع أخرى من الوقود النظيف وذلك في ختام أعمال المؤتمر الثالث للطيران وأنواع الوقود البديل بدبي، وذلك قبل أيام قليلة من استضافة مؤتمر الأطراف "COP28".

وحدد الإطار العالمي لوقود الطيران المستدام "إطار دبي العالمي"، هدفاً طموحاً في خفض انبعاثات الكربون من قطاع الطيران العالمي بنسبة 5% بحلول عام 2030، وذلك من خلال تحفيز زيادة إنتاج واستخدام وقود الطيران المستدام ووقود الطيران منخفض الكربون وسائر مصادر الطاقة النظيفة في مجال الطيران في مختلف أنحاء العالم.

باعتبار أن ذلك هو أساس تنفيذ هذه الرؤية الطموحة، مع تطوير ممكنات تدعم التوسع في الإنتاج من خلال توفير تمويل منخفض التكلفة والعمل على نقل التكنولوجيا وبناء القدرات فيما بين الدول.

كما اتفق أعضاء منظمة الطيران المدني الدولي على القيام بمراجعة الأهداف الطموحة التي وضعها الإطار العالمي بحلول عام 2028 لدراسة وتقييم تطورات السوق والاستثمارات الجديدة في إنتاج الطاقة النظيفة حول العالم.

الرئيس الإقليمي لـ(المعهد العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه): آمال بالتعهد بزيادة استخدام حلول احتجاز الكربون في COP28

•• دبي-وام:

قال محمد أبو زهرة، الرئيس الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمعهد العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه، إن هناك نقاشات حالية للخروج من مؤتمر المناخ بتعهد بزيادة حلول احتجاز الكربون، متوقعاً الإعلان عن هذا الميثاق خلال الأيام القليلة المقبلة، إضافة إلى إعلان انضمام عدد من الدول إلى إدارة تحدي الكربون. وأوضح أبو زهرة، في تصريح لوكالة أنباء الإمارات "وام" على هامش فعاليات اليوم الأول من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP28" التي انطلقت أمس الاول، أن تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه ، تعد واحدة من الخيارات الضرورية المتاحة لخفض الانبعاثات الكربونية، وأن تطبيقها يتمّ بشكل متواز مع تقنيات طاقة الرياح وزيادة كفاءة الطاقة واستخدام مواد بديلة، وغيرها من التقنيات. وأضاف أنه بدون استخدام تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه لا يمكن الوصول إلى صافي صفر انبعاثات ، وذلك وفقاً لما أعلنته الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتغير المناخي «ipcc»، مشيراً إلى أن مواجهة التحديات المناخية تتطلب تكاتف جميع الحلول للوصول إلى هدف 1.5 درجة مئوية. ولفت أبوزهرة، إلى أن السنوات القليلة الماضية شهدت تطوراً كبيراً في تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه ما أدى إلى تجاوز السعة العالمية في هذا المجال أكثر من 50 مليون طن سنوياً من ثاني أكسيد الكربون يتم احتجازها من محطات الغاز المختلفة وتخزينها أو استخدامها لتعزيز إنتاج البترول. وأفاد بأن البيانات أظهرت أن المنطقة العربية تضم ثلاثة مشاريع عاملة في تخزين الكربون، تمثل ما نسبته من 8% إلى 10% من كفاءة التخزين العالمي، مشدداً على ضرورة تعزيز السياسات والقوانين الداعمة لتطبيق التكنولوجيا النظيفة، بما فيها تقنيات الكربون وزيادة الاستثمار وإيجاد آليات الدعم الحكومي للحصول على هذه التقنيات. وأكد أبو زهرة، ضرورة تسريع الاستثمارات في مجال احتجاز الكربون وتخزينه، لافتاً إلى أن هناك 400 مشروع متكامل حول العالم حاليا في مجال احتجاز الكربون، مستعرضاً عدداً من الشركات الإقليمية العاملة في هذا المجال، والاستثمارات المعلنة من أوروبا والدول العربية وأمريكا فيه. ويعد المعهد العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه مؤسسة بحثية دولية تعمل على تعزيز تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه، بما يدعم الجهود الرامية لتحقيق الحياد المناخي. وتشمل عضوية المعهد العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه، الحكومات والشركات العالمية والخاصة، فضلاً عن الهيئات البحثية والمنظمات غير الحكومية، والتي يجمعها الالتزام باحتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون في إطار المساعي الرامية إلى تحقيق صفر انبعاثات كربونية. وتم إطلاق أول مقر إقليمي للمعهد في مدينة مصدر في أبوظبي في أغسطس من العام الماضي.

خلال جلسة ضمن الزيارات الميدانية لمنتسبي البرنامج الدولي للمديرين الحكوميين من 29 دولة

زكي نسيبة: الشيخ زايد رسّخ نهج القائد القدوة في تأسيس الدولة وبناء نموذج تنموي فريد

الإمارات نموذج يُحتذى به في التنمية الشاملة التي آتت ثمارها في تبوئها مراكز الصدارة في الكثير من مؤشرات التنافسية العالمية

•• دبي -وام:

أكد معالي زكي أنور نسيبة، المستشار الثقافي لصاحب السمو رئيس الدولة ، الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات العربية المتحدة، أن المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه" رسّخ نهج القائد القدوة في تأسيس الدولة وبناء نموذج تنموي فريد. جاء ذلك خلال جلسة جمعته مع منتسبي البرنامج الدولي للمديرين الحكوميين من 29 دولة، الذي دشّنه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" ، في يوليو الماضي، لإلقاء الضوء على جوانب من سيرة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه" ومآثره وقيمه الحميدة، ونهجه في بناء دولة الاتحاد. وقدّم معاليه، خلال الجلسة التي حملت عنوان "قصة البدايات"، شرحاً عن الإنجازات التي تحقّقت بفضل الرؤية الفريدة للوالد المؤسس الذي أرسى ركائز نهضة حضارية، وصنع نموذجاً تنموياً فريداً يشار إليه بالبنان على مستوى العالم، كما استعرض معاليه ملامح وصوراً من تاريخ الإمارات، وقصة نجاح الدولة ورحلتها نحو ترسيخ مكانتها كأحد أفضل دول العالم جاذبية واستقطاباً للراغبين في الاستقرار والعمل فيها.

- مسيرة مباركة.

وأكّد معالي زكي نسيبة، في بداية الجلسة، أنه حظي بشرف مرافقة الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه"، حيث كان شاهداً على المسيرة المباركة لدولة الإمارات على مدار أكثر من 50 عاماً، حقّقت فيها الدولة إنجازات مهمة، ليس فقط بفضل مواردها النفطية أو موقعها الجغرافي أو مسارها السياسي، بل بفضل قيادتها الرشيدة ورؤيتها الحكيمة التي انتهجتها، والتي كان لها تأثير مباشر على ازدهار الدولة وتقدّمها. وقال معاليه: "لم تكن الإنجازات الاستثنائية التي حقّقتها دولة الإمارات وليدة الصدفة، بل جاءت نتيجة تخطيط استباقي واستراتيجيات عمل تستشرف المستقبل وتضع الاستثمار في الإنسان على رأس أولوياتها، الأمر الذي جعل من دولة الإمارات، وفي مرحلة مبكرة من عمرها، نموذجاً يُحتذى به في التنمية الشاملة التي أتت ثمارها في تبوء الإمارات مراكز الصدارة في الكثير من مؤشرات التنافسية العالمية". وأضاف معالي زكي نسيبة: "اليوم، حقّقت دولة الإمارات إنجازات عديدة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي، فضلاً عن جهودها العالمية في مكافحة التغيّر المناخي والتقدير الكبير الذي أبداه العالم لها والذي تكلل بانطلاق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP28" ، الذي تستضيفه دولة الإمارات الآن في مدينة إكسبو دبي، وبالطبع كل هذا النجاح لم يكن ليتحقق لولا الرؤية الحكيمة التي انتهجتها قيادة الإمارات الرشيدة، والتي آمنت بأن الإنسان هو أساس كل عمليات التنمية والتطوير، وهو ما دفعها إلى الاستثمار في تطوير التعليم، ورصد ميزانيات ضخمة لتوفير بنية تحتية تكنولوجية متطورة، لضمان جودة العملية التعليمية والارتقاء بها من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة».

- 3 ركائز.

واستذكر معالي زكي نسيبه لقاءه الأول مع المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه"، مشيراً إلى أنه ونتيجة مرافقته ولقاءاته المتكررة مع صحفيين عالميين، جذبته الصحافة، وحينها أتيحت له فرصة إجراء مقابلة مع الوالد المؤسس عام 1968، تحدّث خلالها عن الركائز الثلاث لسياسته، والتي لا تزال حتى اليوم ركائز الرؤية التي تنتهجها قيادة الدولة. وأشار معاليه إلى أن الركائز الثلاث تتمثل في اتحاد الإمارات السبع وتكوين اتحاد فيدرالي اعتبره الطريق الأمثل نحو المستقبل، والرؤية الإنسانية التي ميّزت دولة الإمارات منذ قيامها وتقديم المساعدة لكل من يحتاجها إقليمياً وعالمياً، والعمل على الحفاظ على الهوية الوطنية عبر السعي وراء التطور والتقدم والحداثة دون المساس بتراث الإمارات الغني وتاريخها العريق. وقال معالي المستشار الثقافي لصاحب السمو رئيس الدولة: "رافقت المغفور له الشيخ زايد مترجماً ومستشاراً إعلامياً، ورأيت كيف كان يمتلك رؤية ملهمة مكّنته من تأسيس دولة الإمارات والتغلب على التحديات كافة التي واجهته قبل مرحلة الاتحاد، وحكمته في التعاطي مع المواقف والأحداث التي مرّت في تلك الفترة حتى قيام اتحاد دولة الإمارات».

- دولة نموذجية.

وتناول معالي زكي نسيبة المستشار الثقافي لصاحب السمو رئيس الدولة، خلال حديثه مع منتسبي البرنامج الدولي للمديرين الحكوميين، الأدوات التي وظّفها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه" خلال مسيرته القيادية، والتي مكّنته من بناء دولة نموذجية في الاتحاد الفيدرالي والوصول بها إلى المراتب الأولى في مختلف القطاعات، ومنها الرؤية الملهمة والقدوة الملهمة، ونهج الإنسانية، والتسامح كقيمة جوهرية، والسياسات الخارجية الفاعلة لتوثيق العلاقات، والتواصل المتميز، وبناء وتطوير المؤسسات. ولفت معاليه ، إلى أنه كان "طيب الله ثراه" أثناء مسيرته القيادية، القدوة الملهمة لأبناء شعبه، مشيراً إلى أنه وعلى الرغم من أهمية وضع رؤية طموحة، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لينهض الشيخ زايد بدولة الاتحاد، وهو ما دعاه إلى اعتماد نهج القائد القدوة في تأسيس الدولة وبناء نموذج تنموي فريد، حيث سعى إلى التعاون مع جميع حكام الإمارات وأجرى المفاوضات بشأن إقامة الاتحاد، كما تواصل مع المجتمع واستعرض رؤيته ووضّح الأسباب التي تجعل قيام الاتحاد المسار الأمثل لمصلحة الجميع، حيث شكّل بأفعاله وأعماله نموذجاً وقدوة عالمية قلّ نظيرها تفخر بها الأجيال المتعاقبة في دولة الإمارات.

- تاريخ طويل.

وأكد معالي زكي نسيبة أن شخصية المغفور له الشيخ زايد الإنسانية، كانت أحد الأسباب التي رسّخت مكانة دولتنا، حيث بات الجانب الإنساني لدى الوالد المؤسس نهجاً لدولة الإمارات سارت عليه قيادتنا الرشيدة، ورسمت معالمه عبر تاريخ طويل من البذل والعطاء والمبادرات التي حلّت الكثير من التحديات الإنسانية التي تؤرق البشرية وتعيق مسيرتها نحو تحقيق الاستقرار. وتابع معاليه: "لطالما آمن الشيخ زايد "طيب الله ثراه"، بأن الإنسانية ككل تنتمي إلى عائلة واحدة، وكان ذلك دافع جهوده الإنسانية على جميع المستويات، فشارك في تقديم المساعدات للفئات المحتاجة في جميع مناطق العالم لا سيما تلك التي تشهد تحديات"، مشيراً إلى أن أول خطة خمسية وضعها الشيخ زايد لإمارة أبوظبي للأعوام من 1968 إلى 1972 خصصت 10% من إجمالي الاعتمادات للمساعدات الخارجية. وتناول معالي زكي نسيبة بالشرح كيف استطاع المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه" ، أن يجعل من دولة الإمارات واحة للتسامح والتعايش في المنطقة والعالم، بعد أن حوّل التسامح إلى قيمة جوهرية، مشيراً إلى أنه بفضل رؤيته الحكيمة تمكّن "طيب الله ثراه" من تحويل دولة الإمارات إلى أنموذج رائد في الترابط والتآلف بين مختلف مكونات المجتمع، على اختلاف أفكارهم وتوجهاتهم، حيث جسّد التسامح أحد أبرز القيم الجوهرية التي تبناها الشيخ زايد وجعلها ركيزة أساسية لاتحاد الإمارات. وأضاف معاليه: "يتجلى نهج التسامح الذي رسّخه المغفور له الشيخ زايد في وقتنا الحاضر في تأسيس بيت العائلة الإبراهيمية في أبوظبي كرمز للتسامح والتعايش بين الأديان، حيث تخطى نهجه في التسامح والتعايش والمحبة الإنسانية، حدود الوطن، وهو ما تسير عليه القيادة الرشيدة، وأصبح إرثاً متأصلاً في شخصية الإنسان الإماراتي».

- سياسات خارجية فاعلة.

وتطرّق معالي زكي نسيبة إلى السياسات الخارجية الفاعلة التي اعتمدها الشيخ زايد لتشكيل التحالفات وتوثيق العلاقات، مشيراً إلى أن الوالد المؤسس عمل على توثيق العلاقات الخارجية مع دول العالم، وعمل دائماً على إحلال السلام ونشر المحبة والخير بين دول العالم. وأكد معالي زكي نسيبة أن ما ساعد المغفور له الشيخ زايد على تطوير سياسة خارجية متميزة، قدرته الاستثنائية على التواصل الفعّال، وإقامة علاقات متوازنة مع الجميع، وهي الصفة الركيزة في شخصيته "رحمه الله"، والتي كانت فيما بعد منارة لتحركات الدولة على صعيد السياسة الخارجية. واستمع منتسبو البرنامج الدولي للمدراء الحكوميين، من معالي زكي نسيبة إلى شرح عن جهود الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في بناء منظومة قوية من المؤسسات الفاعلة، لافتاً إلى أن الشيخ زايد كان يؤمن بضرورة وجود مؤسسات قادرة على الوفاء بمتطلبات العصر، وتجاوز أي تحديات يمكن أن تعترض مسيرة الاتحاد، ولهذا لم يألُ جهداً في سبيل بناء مؤسسات دولة الإمارات وهياكلها على النحو الذي يضمن لها الاستمرارية. وأجاب معالي زكي نسيبة المستشار الثقافي لصاحب السمو رئيس الدولة ، الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات، عن أسئلة منتسبي البرنامج الدولي للمديرين الحكوميين، حيث أكّد معاليه أن دولة الإمارات تؤمن بالسلام باعتباره المسار الأمثل وأنه لابد من بذل الجهود الحثيثة لتحقيقه. وأشار معاليه إلى أن دولة الإمارات نشأت في منطقة تحفل بالتحديات، إلا أنها تمكنت من تجاوز ذلك من خلال بناء الصداقات والعمل على حلّ القضايا المختلفة عن طريق المفاوضات، بالإضافة إلى سياستها في مجال المساعدات الإنسانية، مُعبراً عن آماله بأن تحذو دول العالم حذو الإمارات في هذا المجال لبناء عالم أفضل. وفي سؤال حول صفات القائد الناجح، قال معالي زكي نسيبة: "القائد الناجح هو من يتعامل مع من حوله باعتبارهم شركاء في المصلحة العامة، وأن يكون قدوة يُحتذى بها، فلا يفرض رأيه ولا يجبر الآخرين على اتباعه، وإنما يوظّف مهاراته في التواصل والتفاوض».

- أفضل الممارسات.

واطلع منتسبو البرنامج خلال زياراتهم الميدانية على أفضل الممارسات الإماراتية في القطاعات الاستراتيجية سواءً في الطاقة المستدامة، وأسواق المال، والبنية التحتية، والصناعة الوطنية، والفضاء والخدمات اللوجستية، والاقتصاد، والتحوّل الرقمي، وغيرها. يذكر أن البرنامج الدولي للمديرين الحكوميين، الذي تم تصميمه بالتعاون بين مركز محمد بن راشد لإعداد القادة، المنضوي تحت مظلة المكتب التنفيذي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ومكتب التبادل المعرفي الحكومي، يهدف إلى تعزيز قدرة المنتسبين على استشراف المستقبل ومواكبة المتغيرات والاستجابة لها، واتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة، والاستعداد للتحديات المستقبلية للمجتمع، وتطوير السياسات والبرامج التي تعزز التنمية الشاملة والمستدامة.

أمين عام مجلس الوزراء الاسكتلندي لـ (وام): COP28 سيحرز تقدما في خفض الانبعاثات وزيادة التمويلات المناخية

•• دبي-وام:

أكد معالي نيل غراي، أمين عام مجلس الوزراء الاسكتلندي لاقتصاد الرفاهية والعمل العادل والطاقة، على ضرورة تحقيق نتائج أفضل في الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بشأن تغير المناخ «COP28»من خلال إحراز تقدم ملموس في خفض الانبعاثات، وزيادة حجم التمويل المناخي المتاح لمعالجة الخسائر والأضرار وغيرها من القضايا.

وأضاف غراي في حديث لوكالة أنباء الإمارات "وام" ، أن أزمة المناخ أضحت أكثر وضوحا من أي وقت مضى، مع تعرض المجتمعات في جميع أنحاء العالم لحالات الجفاف والعواصف والفيضانات الشديدة خلال العام الماضي، موضحاً بأن مؤتمر «COP27» الذي عقد في شرم الشيخ العام الماضي شهد تقدما حقيقيا بشأن إحدى الأولويات الرئيسية بالنسبة لاسكتلندا، ومن ضمنها الاتفاق على إنشاء صندوق للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، حيث سعت الحكومة الاسكتلندية إلى توفير القيادة.

وذكر أن الحكومة الاسكتلندية تسعى للحفاظ على دورها الرئيسي في محادثات «COP28» حيث تستضيف جناحاً لعرض النجاحات المناخية، وإظهار التزامنا مرة أخرى بمعالجة أزمتي المناخ والطبيعة بطريقة عادلة ومنصفة للجميع، مشيراً إلى أن الأولويات تدفعنا للمزيد من العمل لمواجهة الخسائر والأضرار، وإظهار التقدم المحرز في الانتقال العادل إلى صافي صفر انبعاثات، من خلال صناعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الرائدة عالمياً وتعزيز العلاقات الدولية، مشيراً إلى أن الحكومة الاسكتلندية ستواصل لعب دور حلقة الوصل في مؤتمر الأطراف «COP28».

وقال أمين عام مجلس الوزراء الاسكتلندي لاقتصاد الرفاهية والعمل العادل والطاقة: "نحن ممتنون لدولة الإمارات لاستضافتها مؤتمر (COP28)، وللقيادة الرشيدة التي تساهم في بناء التوافق في الآراء.. لذلك فهذا هو المكان الذي يتم فيه تنفيذ الكثير من الإجراءات لمواجهة تغير المناخ.»

وأضاف نيل غراي: "يجب علينا جميعاً أن نفعل المزيد للاستجابة لحجم مشكلات تغير المناخ. ولهذا السبب فإن مشاركة المجتمع العالمي في هذا الحدث مهم للغاية.. ولن نتمكن من تحقيق المطلوب إلا من خلال العمل معاً.»

وأوضح غراي أن بلاده ترحب بقرار دولة الإمارات العربية المتحدة بالوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، وبالجهود الأخيرة لزيادة الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة على المستويين المحلي والدولي، بالإضافة إلى التزام دولة الإمارات العربية المتحدة التاريخي بتوسيع نطاق تطوير الطاقة المتجددة في أفريقيا بحلول عام 2030.

واكد أن اسكتلندا تسهم بدور كامل في تنفيذ ميثاق غلاسكو للمناخ، الذي أعاد التأكيد على الهدف العالمي المتمثل في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة، مشيراً إلى أنه خلال الفترة بين عامي 1990 و2021، انخفضت انبعاثاتنا إلى النصف بينما نما الاقتصاد بنسبة 55.6%، ما يدل على أن الاقتصاد المزدهر وانخفاض الانبعاثات ليسا متوافقين فحسب، بل يمكن أن يدعم كل منهما الآخر.

وأشار إلى أن اسكتلندا شهدت خلال العام الماضي نمو بنسبة 8% في قدرة مصادر الطاقة المتجددة، أي أكثر من مرة ونصف من معدل النمو الذي شهدته بقية أنحاء المملكة المتحدة، فيما نشرت الحكومة الاسكتلندية مسودة استراتيجية الطاقة وخطة التحول العادل، والتي ترسم الطريق لتأمين أفضل بديل ممكن في اسكتلندا والابتعاد عن الوقود الأحفوري.

وأوضح أن اسكتلندا وقعت مذكرة تفاهم مع دولة الإمارات في أكتوبر الماضي بهدف عقد شراكات بين القطاع الخاص والأكاديمي في مجالات التكنولوجيا والابتكار والتعليم المهني، مشيراً إلى أن المذكرة ستعمل على إطلاق تعاون أكبر بين الحكومتين لفتح فرص التجارة والاستثمار وبناء الروابط بين الشركات في كلا الدولتين. مما يمكنها من تعزيز التعاون بشأن تحول الطاقة والمساعدة في تحقيق أهداف صافي صفر المشتركة، كما تدعم المذكرة فرص التجارة والاستثمار في مجال الطاقة النظيفة والتكنولوجيا.

يذكر أن الإمارات واسكتلندا ترتبطان بعلاقات اقتصادية متنامية، حيث وصل حجم التجارة غير النفطية في عام 2022 إلى أكثر من 870 مليون دولار، بزيادة قدرها 70% مقارنة بعام 2021.

كما نفذت الدولتان في السنوات الأخيرة عددا من الاستثمارات الإستراتيجية، وشمل ذلك حصة "مصدر" البالغة 25% في "هايويند اسكتلندا"، ومحطة الرياح البحرية التجريبية العائمة بقدرة 30 ميجاواط في بحر الشمال.

إرث من أرض زايد .. مركز التعليم الأخضر ينبض بالاستدامة في COP28

•• دبي -وام:

مع انطلاق أعمال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «COP28» في مدينة إكسبو دبي، استقطب مركز التعليم الأخضر الذي أطلقته وزارة التربية والتعليمتحت عنوان "إرث من أرض زايد"،أعداداً كبيرة من الزوار الذين توافدوا إلى أجنحته المختلفة للتعرف على مفاهيم الاستدامة التي تطرحها المؤسسات المشاركة تحت مظلة المركز.

وجاء تدشين مركز التعليم الأخضر تجسيدا للشراكة بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، حيث كانت الوزارة قد أعلنت في شهر أبريل الماضي عن خريطة طريق "شراكة التعليم الأخضر" بالتركيز على 4 محاور رئيسية وهيالتعليم الأخضر، والمدارس الخضراء، والمجتمعات الخضراء، وبناء القدرات الخضراء.

وفي منطقة "التعليم الأخضر" بالمركز تفاعل الزوار مع العديد من الحلقات النقاشية والتوعوية التي تناولت عدة موضوعات مرتبطة بالتعليم والمناخ، بينما في منطقة "المدارس الخضراء" اطلعوا على النماذج والتصاميم الخاصة بالمدارس والجامعات الصديقة للبيئة مع توفير عروض تفاعلية شائقة لتعزيز الوعي لدى الزوار بمفاهيم الاستدامة.

وتعرف الزوار في منطقة "القدرات الخضراء" على دور المؤسسات التعليمية في تبني نهج شامل لتعزيز قدرات التكيف مع التغير المناخي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على دور جهود دمج موضوعات تغير المناخ والبيئة والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية.

ويحتضن المركز في منطقة "المجتمعات الخضراء" حزمة من المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز الممارسات المستدامة في التعليم، مع تسليط الضوء على نماذج ناجحة لشراكات بين المدارس والمجتمعات داعمة لأهداف التنمية المستدامة.

وكانت وزارة التربية والتعليم قد أعلنت خلال إطلاق المركز عن تنظيم نحو 46 جلسة حوارية، بالإضافة إلى التعاون مع نحو 40 شريكا عالميا لتنظيم ما يزيد على 30 فعالية ومشروعا حول قضايا التعليم والمناخ وذلك على مدار أيام مؤتمر المناخ «COP28».

ووفقا للوزارة، يتوقع أن يستضيف المركز أكثر من 1000 زائر و500 طالب يومياً، ليتجاوز عدد الحضور المتوقع على مدار أيام المؤتمر 18 ألف مشارك، الأمر الذي يؤكد حجم الاهتمام العالمي بدور التعليم في قضايا الاستدامة.

خلال COP28.. اتحاد الصناعات المصرية: حوافز للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للحد من البصمة الكربونية

•• دبي-وام:

قال المهندس أحمد كمال عبدالمنعم المدير التنفيذي لمكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة لاتحاد الصناعات المصرية، إن مشاركة وفد من اتحاد الصناعات المصرية ضمن فعاليات قمة المناخ "COP28"،يؤكد التزام جمهورية مصر العربية بوضع مشاريع ومبادرات جادة لقطاع الصناعة المصرية من أجل تقليل الانبعاثات الكربونية خاصة في صناعات الأسمنت والأسمدة والحديد وغيرها. وأوضح المهندس أحمد كمال، في تصريح لوكالة أنباء الإمارات «وام»، أن الوفد المصري سيشارك في العديد من الجلسات وورش العمل لاستعراض الجهود المصرية في مجال الطاقة المتجددة، مبيناً إجراءات الدولة في تقديم حزم تمويلية من أجل تقديم دعم مادي وفني ، إضافة إلي دراسات واستشارات من مكتب التنمية المستدامة من أجل التكيف مع آثار التغير المناخي.

وأضاف أن القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة قد تتراوح ما بين 7 ملايين إلى 100 مليون جنيه مصري، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة التي تقلل البصمة الكربونية ، وحث المصدرين المصريين على التوافق مع الإجراءات الجديدة للاتحاد الأوروبي لتقليل الكربون العابر للحدود. ولفت المدير التنفيذي لمكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة لاتحاد الصناعات المصرية، إلى المبادرات المصرية في تشجيع الاقتصاد الدائري وكيفية الاستفادة وإعادة التدوير من أجل الاستفادة من تلك المبادرات التي تعود بالنفع علي الاقتصاد المصري.

الدول الجُزرية تبحث عن حلول فاعلة لمكافحة تبعات التغير المناخي في COP28

•• دبي-وام:

تشارك العديد من الدول الجُزرية، في فعاليات الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP28" من أجل حلول فاعلة لتبعات ومخاطر التغير المناخي.

ورغم كونها تسهم بأقل من 1% فقط من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، إلا أن الدول الجُزرية تعد واحدة من أكثر المناطق عرضة لمخاطر التغير المناخي، لا سيما وأنها الأكثر انكشافاً أمام تداعياته مع تدهور مواردها الطبيعية التي تدعم اقتصاداتها، جراء استمرار ارتفاع مستويات مياه البحار واحترار المحيطات، وزيادة نشاط العواصف.

وتسعى الدول الجزرية خلال مشاركتها في مؤتمر الأطراف "COP28" إلى استحقاقات حتمية تدفعها نحو التكيف مع التغيرات المناخية والتحول السريع في مجال الطاقة، ما يستوجب حشد الدعم الدولي لتعزيز قدرتها على الصمود سواء في مجال التمويل المناخي أو نقل التكنولوجيا وبناء استثمارات خضراء في الطاقة المتجددة. وتشمل أولويات رئاسة "COP28"، تلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال تفعيل الصندوق العالمي للمناخ، وترتيبات تمويله وتقديم تعهدات مالية، فضلا عن قيام المؤتمر باعتماد إطار شامل وحاسم للهدف العالمي بشأن التكيُف.

وتتحمل الدول الجزرية العبء الأكبر لأزمة المناخ حيث يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تملح الأنهار والبحيرات، وبالتالي ندرة المياه العذبة في هذه الجزر، كما يؤدي أيضا إلى تآكل الخطوط الساحلية التي تضررت بفعل العواصف الشديدة.

وتقول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، إن مستويات سطح البحر ارتفعت بمقدار 15 إلى 25 سم بين عامي 1900 و2018، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن من شأن ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين مقارنة بعصر ما قبل الصناعة يرفع مستويات سطح البحر بمقدار 43 سنتيمترا بحلول عام 2100.

وتُعَّد الدول الجزرية نموذجًا يُحتذَى به في معالجة الأزمات البيئية العالمية، حيث ضغط قادة هذه الدول على المجتمع الدولي لوضع هدف للحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية، وهو الهدف الأكثر طموحًا في إطار اتفاق باريس.

واختارت الأمم المتحدة 3 دول جزرية ضمن مبادراتها لإصلاح النظم الإيكولوجية والمسماة بـ "عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية"، وهي: فانواتو في المحيط الهادئ، وسانت لوسيا في منطقة البحر الكاريبي، وجزر القمر في المحيط الهندي، وذلك من بين أولى 10 مبادرات عالمية لاستعادة النظام.

ويسعى "عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية"، الذي يستمر خلال الفترة من 2021 إلى 2030، إلى زيادة وتسريع استعادة النظام البيئي من أجل معالجة الأزمة البيئية المترابطة لتغير المناخ، وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، والتلوث والنفايات، إلى جانب حماية النظم البيئية سواء البرية أو المائية، وحشد الدعم المالي والجهود العلمية لمنع تدهور الموارد الطبيعية.

وفي أكتوبر الماضي، وقعت 32 دولة جزرية في جميع أنحاء العالم إعلانا مشتركاً في على هامش منتدى الأرخبيل والدول الجزرية الذي عقد في إندونيسيا، لتعزيز التضامن والتعاون في مكافحة التهديدات المناخية. ودعت وثيقة الإعلان، جميع الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وإدارة الكوارث، بالإضافة إلى حماية البيئة البحرية، كما دعت إلى الحوكمة البحرية الجيدة وخلق تنمية اقتصادية مستدامة للاقتصاد الأزرق، وهو مصطلح يشير إلى النشاط في محيطات وبحار وسواحل العالم.

افتتح رسميا بالتزامن مع انطلاق COP28

«إرث من أرض زايد» يبحث أثر التعليم بالهواء الطلق في تعزيز التعليم المناخي

•• دبي -وام:

افتتحت وزارة التربية والتعليم رسمياً مركز التعليم الأخضر – إرث من أرض زايد بالتزامن مع انطلاق فعاليات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) في مدينة إكسبو دبي.

وشهد اليوم الأول من أعمال المركز تنظيم باقة متنوعة من الفعاليات والأنشطة التي ركزت بمجملها على الكيفية التي يمكن من خلالها للتعليم دعم أهداف الاستدامة والتصدي للتحديات المناخية التي تواجه عالمنا اليوم.

- إقبال لافت

وتعليقاً على ذلك، قالت سعادة الدكتورة آمنة الضحاك الشامسي الوكيل المساعد لقطاع الرعاية وبناء القدرات في وزارة التربية والتعليم: جاء إطلاق مركز التعليم الأخضر ضمن فعاليات مؤتمر الأطراف ليحمل إرث دولة الإمارات العريق في مجال الاستدامة إلى العالم بأسره. ونحن سعداء بالإقبال الذي شهده المركز من كافة فئات المجتمع وخاصة فئة الطلبة، حيث استقطب مركز "إرث من أرض زايد" أكثر من 1300 ضيف خلال اليوم الأول من المؤتمر فقط".

وأضافت سعادة الدكتورة آمنة الشامسي: "يعكس الإقبال اللافت على زيارة مركز التعليم الأخضر تزايد الاهتمام بدمج التعليم المناخي ضمن النظم التعليمية حول العالم، ونثمن في هذا الصدد دعم شركائنا المحليين والعالميين في إثراء أجندة المركز بالنقاشات الحيوية والمؤثرة التي ستدعم دون أدنى شك جهود وزارة التربية والتعليم الرامية إلى تعزيز مساهمة التعليم في مواجهة التغير المناخي".

التعليم المناخي

وشهدت نقاشات اليوم الأول بحث أثر التعليم في الهواء الطلق في تعزيز التعليم المناخي، حيث تم تنظيم حلقتين نقاشيتين حول هذا الموضوع، حملت الأولى عنوان "التعليم خارج جدران الصفوف الدراسية: استكشاف الإمكانات التي توفرها المساحات الدراسية الخارجية"، وتم خلالها بحث الكيفية التي يمكن من خلالها زيادة التأثير الإيجابي للدراسة في المساحات الخارجية.أما الجلسة الحوارية الثانية فحملت عنوان "مستقبل الصفوف الخارجية: كيف يمكن لـ12 مليون طفل المساهمة في تعزيز التعليم المناخي"، وركزت على أهمية المساحات الدراسية الخارجية في إعادة تشكيل نموذج التعليم المناخي على المستوى العالمي وبما يساهم في تحقيق أهداف شراكة التعليم الأخضر.

- أنشطة متنوعة .

وعلى التوازي مع ورش العمل والجلسات الحوارية، شهدت مناطق المركز الخمسة تنظيم أنشطة متنوعة تعليمية وترفيهية بهدف رفع الوعي حول التعليم المناخي وأهمية تطويره ليكون قادراً على تحقيق أهداف الاستدامة على المستوى الوطني والعالمي.يشار إلى أن مركز التعليم الأخضر – إرث من أرض زايد يقع في منطقة التنقل في مدينة إكسبو دبي ويفتح أبوابه للزوار من الساعة 10 صباحاً وحتى 6 مساءً طيلة أيام مؤتمر الأطراف (COP28).

• آمنة الشامسي: مركز التعليم الأخضر يحمل إرث دولة الإمارات العريق في مجال الاستدامة إلى العالم بأسره

رئاسة COP28 تنشر ملخص الجلسات الحوارية مع وكالة الطاقة الدولية حول الانتقال في قطاع الطاقة

سلطان الجابر: تماشيا مع رؤية القيادة في الإمارات، تحرص رئاسة COP28 على تكريس التوافق في الآراء، وتعزيز الشراكات البنّاءة لتحويل تحديات تغير المناخ إلى فرص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

- ملخص الجلسات الحوارية يمهد الطريق لتقديم استجابة طموحة للحصيلة العالمية ووضع العالم على المسار الصحيح لبناء منظومة طاقة مستقبلية تتماشى مع جهود الحفاظ على إمكانية تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية

•• دبي-وام:

أكد معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة رئيس مؤتمر الأطراف COP28، أنه تماشياً مع رؤية القيادة في دولة الإمارات، تحرص رئاسة المؤتمر على تكريس التوافق في الآراء وتعزيز الشراكات البنّاءة لضمان تكاتف الجميع وتضافر جهود المجتمع الدولي وتحويل تحديات تغير المناخ إلى فرص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بما يساهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة. جاء ذلك عقب نشر ملخص لمجموعة الجلسات الحوارية التي عُقدت برئاسة مشتركة بين معالي د. سلطان أحمد الجابر والدكتور فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية،استعداداً لانطلاق فعاليات COP28. ويدعو هذا الملخص إلى تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة، والحفاظ على إمكانية تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة كوكب الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية. وشهدت هذه الجلسات التي انطلقت في يوليو الماضي مشاركة مجموعة كبيرة من الوزراء والمسؤولين من أكثر من 40 دولة و20 منظمة، وتناول النقاش خلالها عوامل التمكين الرئيسية لتحقيق الانتقال المنشود في قطاع الطاقة، بما في ذلك خفض الانبعاثات، والتوسع في اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين معدل كفاءة الطاقة، وتوفير التمويل المناخي، ومعالجة جانبَي العرض والطلب على الوقود التقليدي، وخفض الانبعاثات.

وأشار معاليه إلى أن الجلسات الحوارية رفيعة المستوى أسهمت في تحديد الثغرات الأساسية والفرص المهمة في العمل المناخي لصياغة مبادرات شاملة لخفض الانبعاثات، لافتاً إلى أن ملخص الجلسات الحوارية يمهد للدول الطريق المطلوب اتخاذه لتقديم استجابة طموحة للحصيلة العالمية لتقييم التقدم في تنفيذ أهداف اتفاق باريس، تساهم في وضع العالم على المسار الصحيح لبناء منظومة طاقة تتماشى مع جهود الحفاظ على إمكانية تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية. وأضاف معاليه أن إعادة صياغة العلاقة بين الحكومات وكبار منتجي قطاعي الطاقة والصناعات الثقيلة، تتيح التعامل مع جانبي العرض والطلب بشكل متزامن لبناء منظومة طاقة مستقبلية نظيفة، بالتزامن مع خفض الانبعاثات من منظومة الطاقة الحالية، مؤكداً أن رئاسة المؤتمر وضعت هذا الهدف في مقدمة أولوياتها، لذا اهتمت بعقد هذه الجلسات الحوارية للتوصل إلى توافق في الآراء حول أفضل المسارات المطلوبة للحفاظ على إمكانية تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية. وأكد ملخص الجلسات الحوارية على الحاجة إلى التعاون وإنجاز عمل ملموس وجماعي من كافة الدول والقطاعات الصناعية من أجل الانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة بالتزامن مع ضمان أمن الطاقة وإمكانية الحصول عليها بتكلفة معقولة، لضمان تحقيق التنمية خاصةً في الدول النامية.

وأوضح الملخص اتفاق المشاركين في الجلسات الحوارية على أهمية تحقيق الهدف العالمي لزيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات إلى 11 ألف غيغاواط ومضاعفة معدل تحسين كفاءة الطاقة سنوياً بحلول عام 2030، بالتزامن مع خفض الاعتماد على الوقود التقليدي الذي لا يتم خفض انبعاثاته خلال هذا العقد الحاسم بالنسبة إلى العمل المناخي، للحفاظ على إمكانية تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية. كما دعا الملخص قطاع الطاقة إلى خفض انبعاثات عملياته التشغيلية، وزيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة منخفضة الانبعاثات، ووضع وتحقيق هدف طَموح للحد من انبعاثات غاز الميثان بحلول عام 2030.وأشار الملخص إلى توافق آراء المشاركين على توفير مزيد من التمويل المناخي، والاستثمار في قطاع الطاقة النظيفة، استناداً إلى تقارير الوكالة الدولية للطاقة التي أكدت الحاجة إلى نحو 4.5 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2030، مما يتطلب التعاون بين الحكومات والمؤسسات المالية في القطاعين الحكومي والخاص للحد من أخطار الاستثمار وخفض تكلفة رأس المال.

ولفت الملخص إلى غياب خدمات الكهرباء عن حوالي 760 مليون شخص في العالم، ووقود الطهي النظيف عن نحو 2.3 مليار فرد، وأوضح أن المشاركين في الجلسات جددوا التأكيد على أهمية تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة، وضرورة تسريع جهود الاقتصادات المتقدمة لدعم الاقتصادات النامية في هذا المجال.

السبت 2 ديسمبر 2023 م - العدد 14016
Saturday 2 December 2023 - Issue No 14016

الفجر

يومية ـ سياسية ـ مستقلة

تصدر عن دار الفجر للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

رئيس التحرير:

عبيد حميد المزروعي

مدير التحرير:

د. شريف الباسل

email:bassel@alfajrnews.ae

المكتب الرئيسي أبوظبي : هاتف:4488300
دبي: هاتف:2217155 – فاكس: 2210070
العين : هاتف:7663631 – فاكس: 7666518

المراسلات: ص.ب :505
email:editors@alfajrnews.ae

طبعت بمطابع الفجر- التوزيع:

COP28 UAE

cop28 .. المركز الإعلامي في إكسبو .. صوت التغير المناخي للعالم

•• دبي-وام:

شهد اليوم الأول من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي "cop28" الذي انطلق أمس الأول اقبالا ملحوظا من قبل الإعلام المحلي والإقليمي والدولي، حيث توافد مئات من الإعلاميين في المركز الإعلامي الذي يقع في المنطقة الزرقاء بمدينة "إكسبو" لتوحيد صوت مواجهة القضايا المناخية وإيصالها للعالم..

وخصصت مدينة "إكسبو" المركز الإعلامي في المنطقة الزرقاء بمساحة كبيرة تضم أكثر من 130 جهة إعلامية مختلفة مع توفير كافة المعدات التي تحتاجها الوسائل الإعلامية لتسهيل التغطيات بمختلف وسائلها فيما يضم المركز حوالي 200 مكان عمل مختلف سواء مقصورات خاصة وغرف اجتماعات مغلقة وساحات المكاتب المفتوحة وغيرها..

ولضمان خصوصية وتسهيل عمل الوسائل الإعلامية، خصص المركز نحو 53 مقصورة للجهات التلفزيونية والراديو وحوالي 25 مقصورة للصحف.

والجدير بالإشارة أن المركز الإعلامي يتسع لنحو 900 صحفي و300 من العاملين في التلفزيون والراديو لدعم التوجه الواحد والمتمثل في الانتقال إلى مستقبل مستدام والاتحاد لدعم الجهود الدولية في مواجهة التحديات المناخية والبيئية وتداعياتها.

ويعكس هذا التنظيم الإمكانيات الرائدة التي تمتلكها مدينة "إكسبو" لجمع الحشود الدولية والإعلاميين لتوحيد أصوات العالم تحت سقف واحد مع مراعاة كافة سبل الراحة لضمان الخروج بتغطيات تفصيلية ونوعية لمؤتمر الأطراف "cop28".

ويواصل الإعلاميون متابعة مستجدات "cop28" في أرض الواقع ومن خلال النقل المباشر، حيث يلعب الإعلام بشتى أنواعه دورا حيويا في توعية المجتمعات حول القضايا التي يشهدها العالم بما فيهاالتحديات المناخية، ولا سيما الإعلاميين المختصين بالقطاع البيئي والمناخي الذين يعدون ركيزة أساسية في هذا الحدث العالمي كونهم جسرا حيا بين الجمهور والمبادرات العالمية والتي بدورها تساهم في دعم الحراك العالمي لمواجهة التغير المناخي وتداعياته.

وستتاح لوسائل الإعلام الدولية إمكانية الوصول إلى جميع المناطق العامة والاجتماعات المنعقدة في موقع انعقاد المؤتمر، فضلاً عن الأنشطة والمعارض والجلسات العامة المفتوحة للجمهور، وجلسات العمل (باستثناء تلك التي تقتصر على طواقم تصوير الأفلام والفيديو) والمؤتمرات الصحفية التي تعقدها رئاسة COP28والمنظمات والوفود.

50 منظمة مدنية تعرض مبادراتها الخاصة بالاستدامة في إكسبو دبي ضمن فعاليات COP28

•• دبي-وام:

خصصت منظمة الأمم المتحدة منطقة محددة داخل مدينة إكسبو دبي، خلال فعاليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28 لنحو 50 منظمة مدنية حول العالم، لطرح مبادراتها ومشاريعها المستدامة في مجال البيئة ومواجهة التغير المناخي. وأكد ممثلو المنظمات المدنية أن قمة المناخ COP28 فرصة للعمل الجماعي والشراكة بين القطاع الخاص والحكومي من اجل دفع العمل المناخي في إطار واقعي لمواجهة تحديات العالم. وأكدت سارة لوبرجر متخصص في التغير المناخي في اتحاد الغابات المطيرة، أن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يعد منتدى مهماً للمنظمات المدنية العالمية بهدف تعزيز الحلول المناخية التي تتناول التخفيف والتكيف، مشيرة إلى ان تحالف الغابات المطيرة يدعو إلى اتباع نهج يضع المجتمعات والطبيعة في قلب العمل المناخي وسياسة المناخ والدبلوماسية من خلال الحلول التي تقودها محلياً بهدف الحفاظ على الطبيعة.

بدورها، أوضحت مريم الفخري معمارية متخصصة في مجال الاستدامة؛ الجمعية الهندسية للتطوير والبيئة، أنها كمنظمة مجتمع مدني في الموصل بالعراق، تهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مشاريع متنوعة في قطاع التعليم، البنى التحتية ، العمل المناخي و بناء القدرات ، لافتة إلى أنها المنظمة المحلية الوحيدة الحاصلة على لقب observerبالعراق.

وأشارت "الفخري" إلى أن مشاركتها في قمة المناخ COP28، في دولة الإمارات العربية المتحدة هي الثالثة بالنسبة لها، معتبرة إياها ا فرصة مثالية للشباب من العراق من أجل مشاركة العالم أعمالهم ومبادراتهم الخاصة بالتغير المناخي ومواضيع الاستدامة.

من جانبها، قالت دكتورة "آنا ناكفالوفايت"، جامعة أكسفورد، أن قمة المناخ في إكسبو دبي استثنائية فالمدينة تحتضن مئات الورش والجلسات لخبراء عالميين من أجل وضع حلول مبتكرة لتغير الوضع القائم وتعزيز مساهمة القطاع الخاص بجانب القطاع الحكومي، معربة عن تقديرها للمنظمين بإتاحة الفرصة للأكاديميين حول العالم من أجل ابداء رأيهم في مسألة المناخ.

وأشارت إلى أن المنصة التي وفرتها منظمة الأمم المتحدة للمنظمات المدنية غير الحكومية مهمة لبحث سبل تمويل المناخ والانتقال العادل إلي نتائج إيجابية، وثمنت جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم اتفاقية المناخ بعدة مبادرات، لافتة إلى عقد معهد الاقتصاد الأخضر مؤتمراً في جامعة أكسفورد سنوياً لمناقشة قضايا عديدة مثل الأمن الغذائي والزراعة والماء والتمويل.

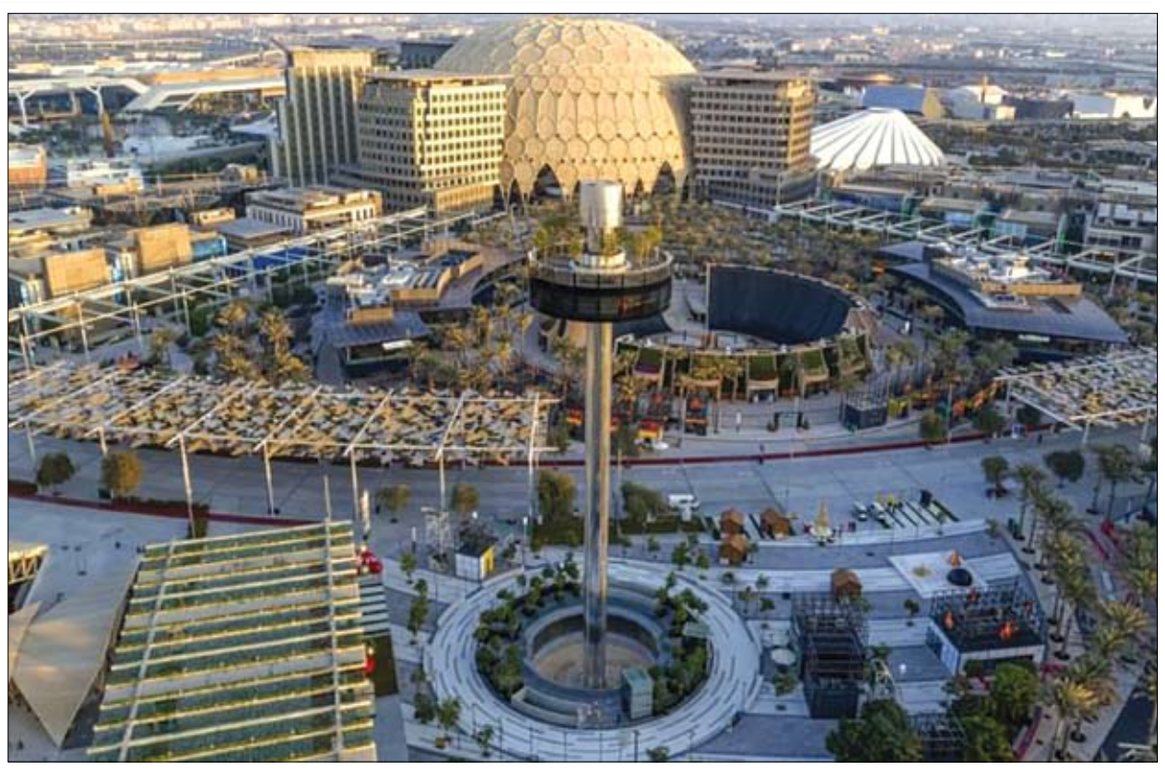

مؤسسات دولية ووسائل إعلام عالمية: COP28 انطلاقة استثنائية بهدف مبكر

•• أبوظبي-وام:

تحظى فعاليات الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28 باهتمام كبير من وسائل الإعلام والمؤسسات الدولية، التي أشادت بتنظيمه وانطلاقته الاستثنائية. ووصفت بعض المؤسسات انطلاقة الحدث بالرائعة..

فيما وصفتها وسائل إعلام دولية بالبداية القوية التي لم نكن لنطلب أفضل منها والتي خرجت بتحقيق هدف في وقت مبكر، وذلك بعد أن تم التوصل إلى اتفاق رائد لتفعيل صندوق معالجة الخسائر والأضرار للمساهمة في تلبية احتياجات الدول النامية المعرضة لتداعيات تغير المناخ.

وتأتي الانطلاقة الاستثنائية وسط آمال الدول المشاركة في COP28 لا سيما الدول النامية بالتوصل إلى اتفاقات عالمية طموحة لمعالجة أزمة المناخ، وتفعيل صندوق الخسائر والأضرار لمساعدة الدول المعرضة للخطر، والاتفاق على كيفية إدارة الصندوق. ورحبت الأمم المتحدة بالقرار الذي تم التوصل إليه حول صندوق الخسائر والأضرار، والذي اعتبرته إنجازاً كبيراً وبداية رائعة من شأنه مساعدة الدول الضعيفة التي تكافح من أجل مواجهة الخسائر والأضرار التي تتعرض لها.

وقال أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، "إن تفعيل الصندوق أداة أساسية لتحقيق العدالة المناخية".ودعا زعماء العالم إلى تقديم مساهمات سخية، ودفع الصندوق ومؤتمر المناخ لتحقيق انطلاقة قوية.

ووصف البنك الدولي على لسان فان تروتسنبرغ المدير المنتدب الأول للبنك الدولي، بداية مؤتمر الأطراف COP28، بالرائعة، مع الاتفاقية التاريخية لتفعيل صندوق الأضرار.وفيما يخص وسائل الإعلام فقد أشارت بلومبيرغ في مقال إلى أن مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين يحقق فوزاً مبكراً بمبلغ 260 مليون دولار لأضرار المناخ، متحدثة عما تعهدت به عدة دول وعلى رأسهم الإمارات وألمانيا.

وذكرت أن ما تم التوصل إليه يمثل انفراجة مع بدء مفاوضات المناخ العالمية.

وذكرت بلومبيرغ في مقال آخر أنها بداية سلسة لمحادثات الأمم المتحدة بشأن المناخ، لافتة إلى أنه لم يكن من الممكن أن تكون بداية قمة المناخ COP28 أفضل.

وتحدثت صحيفة واشنطن بوست عن البداية التي اعتبرتها سريعة، إذ قالت "في بداية سريعة للقمة التي عادة ما تبدأ ببطء، توصلت الدول في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ يوم الخميس إلى اتفاق بشأن صندوق غير مسبوق يهدف إلى مساعدة الدول الضعيفة المتضررة من حالات الطوارئ المناخية".

وأضافت أن القرار الذي جاء بعد سنوات من الخلاف، يقدم أفضل مثال لكيفية عمل القمة، COP28، في وقت تضيق فيه النافذة لتحويل مسار الكوكب.